الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): من المقرر أن تشرع اللجنة، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني، في نظرها في مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“ صباح اليوم. لكن ما زال لدينا ٥٣ متكلما في قائمة مجموعة ”الأسلحة النووية“، أي نحو أربع أو خمس ساعات من البيانات. لذلك سنستمع أولا إلى هؤلاء المتكلمين قبل الانتقال إلى المجموعة التالية.

ونذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بمراعاة حدود الوقت المحدد بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق لمن يتكلم بالنيابة عن المجموعات. وسيستمر الجرس في تذكير الوفود عندما ينتهي الوقت المحدد.

السيدة غارسيا غوتيريس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): ترى كوستاريكا أنه من الضروري المضي قدما نحو تحقيق نزع السلاح النووي العالمي. ويمكننا أن نشهد على أن التقاعس ليس خيارا عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي. فالحفاظ على الوضع الراهن يعرضنا لانعدام الأمن الدولي المتزايد الخطورة على أساس يومي. ولهذا تحمسنا لتأييد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وباعتماد المعاهدة في يوليه/تموز، وجه المجتمع الدولي نداء قويا وواضحا لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإنهاء استخدام الأسلحة النووية في مذاهبها السياسية والأمنية واستراتيجياتها العسكرية. ويسهم الحظر في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وترسيخ الفهم بأن الأسلحة النووية غير مقبولة، من خلال إرساء معيار عالمي يصمها. وحتى اليوم، أي بعد مرور أكثر من عام على اعتماد المعاهدة، وقع ٦٩ بلدا على المعاهدة وصدق عليها ١٩ بلدا آخر. وصدقت كوستاريكا عليها في ٥ تموز/يوليه. ونحث جميع الدول على التوقيع عليها. كما نحث الدول التي لم تصدق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عليها بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بغية اتخاذ خطوات حازمة لتحقيق تنفيذها الكامل والفعال.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين، وللبشرية جمعاء. ولهذا السبب، فإننا نأسف لعدم إيلاء الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتلك المتعلقة بعدم الانتشار، الأهمية تستحقها. ولا تزال آلاف الرؤوس الحربية النووية موجودة في العالم، وعوضا عن الجهود الرامية إلى القضاء عليها، تُنفق بلايين الدولارات سنويا على تحديثها، مما يزيد التهديد النووي.

وتكرر كوستاريكا رفضها التام لتحديث الأسلحة النووية، وتمديد خدمتها ومواصلة تطويرها. فتلك الأعمال لا تتفق مع الالتزامات القائمة ومع هدف إيجاد عالمٍ خال من التهديد النووي. وبالمثل، ندين التجارب النووية، التي تقوض الأمن الدولي بتهديدها للبشرية جمعاء.

وعلى نفس المنوال، تؤكد كوستاريكا مجددا ضرورة وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على أن تشمل المواد الموجودة، وآليات التحقق وتدابير بناء الثقة. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار. وخاصة ما يتعلق بالهدف الرئيسي لتحقيق نزع السلاح النووي.

إن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أمر ضروري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقيات في هذا المجال، فضلا عن تنفيذها. ونكرر التأكيد على أن الاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، لا سيما ضد السكان المدنيين، أمر غير مقبول، فضلا عن أنه انتهاك واضح للقانون الدولي.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وقد فاقمت من ذلك اللهجة التي تعزو دورا مهيمنا للأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. إن التقدم الضئيل المحرز في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن عدم الامتثال لمعاهدة حظر التجارب النووية وعدم القدرة على تحقيق عالميتها، أمر غير مقبول. ولا يؤثر هذا الوضع على مصداقية معاهدات نزع السلاح النووي فحسب، بل على صون السلم والأمن الدوليين أيضا. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، نظرا لأن الجمود كالذي شهدناه في عام ٢٠١٥ هو ببساطة أمر غير مقبول.

إن كوستاريكا بوصفها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، تؤكد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وبناء الثقة والأمن الإقليميين، والحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. ونعرب في هذا الصدد عن دعمنا الراسخ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

والأمر بيد الدول الأعضاء لتكثيف عزمها ومبادراتها لتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وعدم الانتشار، وتمكيننا من التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال. وتدعو كوستاريكا أيضا إلى تعزيز التعاون وزيادة مشاركة المرأة في جهود نزع السلاح، وترى أن دور المجتمع المدني أساسي في هذا المجال. ويؤكد بلدي مجددا التزامه بالوفاء بتلك الأهداف.

السيد كافلي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل من أجل تحقيق مداولات مثمرة وخاتمة ناجحة لهذه الدورة.

لقد أعطت الأمم المتحدة أولوية قصوى لنزع السلاح النووي منذ إنشائها. وفي الواقع، إن أول قرار للجمعية العامة – القرار ١ (د-١) لعام ١٩٤٦ – أبرز أهمية نزع السلاح النووي. لقد أُنشئت الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بعد أول استخدام للقنابل الذرية، الذي لم يؤد فحسب إلى تدمير مدن بل هز ضمائر العالم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ليس غير أخلاقي فحسب، بل غير قانوني أيضا. وتؤكد فتوى محكمة العدل الدولية (A/51/218، المرفق)، أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وتعرب نيبال عن قناعتها بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وفي هذا الصدد تود نيبال أن تؤكد من جديد موقفها القائم على المبادئ ومؤداه أنه لا يمكن كفالة السلم والأمن العالميين إلا من خلال نزع السلاح العام والكامل للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في مدة زمنية محددة. وتعرب نيبال مجددا عن بالغ القلق إزاء العواقب الكارثية، الإنسانية والبيئية الناجمة عن تفجير الأسلحة النووية عمدا أو عن غير قصد، وتأثيرها العشوائي.

وتؤكد نيبال أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تراعي أهمية مبادئ الشفافية واللاارجعة، وإمكانية التحقق بشأن الأسلحة النووية، من أجل القضاء التام عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى التعجيل ببدء إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من أجل معالجة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية وحظر إنتاجها في المستقبل.

وتؤيد نيبال أيضا عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي. ويرى وفد بلدي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة سيساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تعتقد نيبال أن الأسلحة النووية أدوات ردع مفيدة. وبدلا من ذلك، هي سبب لمعضلات أمنية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن ثم، ينبغي ألا تجد الأسلحة النووية أي موضع لها في المذهب الأمني الوطني لأي بلد. ويتعين وقف تحديث الترسانات النووية، والبحوث الجارية بشأن الرؤوس النووية الجديدة واستحداث وسائل إيصال جديدة.

وقد كانت نيبال من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في العام الماضي. وأود أن أبلغ اللجنة بأنه تجري عملية برلمانية وطنية من أجل التصديق عليها. وبوصف نيبال دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على إبداء إرادة سياسية حقيقية، وممارسة أقصى قدر من المرونة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن ناحية ثانية، تؤيد نيبال حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار. وترى نيبال أيضا أن ثمة حاجة ملحة لصك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم ضمانات أمنية للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يحث على وضع حد للاستثمارات الكبيرة في عملية تحديث الأسلحة والاتجار بها، وتكديسها، بغية تحقيق أهداف الحفاظ على السلام والرخاء المشترك. ويدعو وفد بلدي أيضا بشكل ملح إلى إبطال تلك الصفقة الشيطانية التي تعاني منها البشرية. فإذا حُولت تلك الموارد إلى القضايا الاجتماعية والإنسانية، فإنها ستساعد في

تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع – قبل عام ٢٠٣٠ – وتحسين نوعية الحياة للبشرية جمعاء.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال اللجنة الأولى.

وأود أولا أن أقول أن فرنسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.14)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد غدا تدهور البيئة الأمنية الدولية شديدا وذلك وارد في وثيقة للحكومة الفرنسية صادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ومعنونة ”استعراض استراتيجي للدفاع والأمن الوطنيين“، وهو يعتمد على الدروس المستفادة من نشوء وضع استراتيجي غير مستقر ولا يمكن التنبؤ به. ويذكرنا بأن الجهود المترابطة الرامية إلى تهدئة التوترات الدولية وإعطاء الأولوية للاحترام الثابت للقانون الدولي، والحاجة إلى الحوار والتعاون على جميع المستويات، هي وحدها التي ستضفي شرعية على طموحاتنا في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

فيما يتعلق بالحالة في كوريا الشمالية، لا تزال فرنسا متيقظة تماما. ونحيط علما ببيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أعلنت فيه تعليق التجارب النووية وتعليق إطلاق القذائف التسيارية، فضلا عن إغلاق موقع تجاربها النووية. ويجب أن تتبع التزامات كوريا الشمالية بسرعة نتائج ملموسة ويمكن التحقق منها.

ومع ذلك، فإن هذه التطورات المشجعة لا يمكن أن تغطي على انتهاكات كوريا الشمالية لنظام عدم الانتشار. إن الزيادات في القدرات تغير حاليا طبيعة الأزمة الكورية الشمالية والخطر الذي تشكله على آسيا والعالم. لذلك، تكرر فرنسا تأييدها لنظام الجزاءات، وستكفل أيضا استمرار دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإعطاء الأولوية لحل هذه الأزمة.

أما فيما يتعلق بإيران، فتواصل فرنسا دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أيد مجلس الأمن بالإجماع هذا الاتفاق القوي الذي تم التوصل إليه في فيينا، بموجب قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق بالكامل والتصرف بطريقة مسؤولة. ويجب على إيران أن تمتثل لجميع أحكام الاتفاق. وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بالقلق إزاء التطور المطرد للبرنامج الإيراني للقذائف التسيارية.

تدرك فرنسا تماما مسؤولياتها الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بمركزها كونها دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. تمتثل فرنسا امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهي تفعل ذلك في إطار نهج تدريجي وعملي – النهج الواقعي الوحيد – من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي على أساس توفير الأمن غير المنقوص للجميع.

نحن نتشاطر الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية عندما يسمح السياق الاستراتيجي بذلك. منذ نهاية الحرب الباردة، ما انفك بلدي يتخذ تدابير انفرادية هامة. إن سجلنا المعروف والمثالي يشهد على التزامنا الصادق بنزع السلاح النووي، الذي تُرجم إلى عمل. وبينما نجد أنفسنا مرة أخرى في بيئة استراتيجية متدهورة، يجب أن نعمل على تهيئة الظروف التي تمكننا من إحراز هذا التقدم.

تعلق فرنسا أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية وتقديم ضمانات أمنية سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تحترم التزاماتها بعدم الانتشار. وترى فرنسا أيضا أن الردع النووي

دفاعي حصرا، ولحماية مصالحها الحيوية في الظروف القصوى للدفاع عن النفس.

من الخطر الاعتقاد بأن من الممكن فصل مسألة نزع السلاح النووي عن النظر في السياق الأمني. ولهذا السبب تعارض فرنسا معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتلك المعاهدة من المرجح أن تقوض معاهدة عدم الانتشار، التي تعتبر حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار، عن طريق وضع معيار بديل ومخالف.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية معرضة لخطر الاندثار أكثر بكثير مما تدعي بتحقيقه. إن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق بإصدار مرسوم، بل يجب أن يُبنى. ولا يمكن تحقيقه في مواجهة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا يمكن بناؤه إلا معها، من خلال الحوار البناء والمسؤول. وسيواصل بلدي جهوده لتعزيز نزع السلاح النووي على أساس توافق الآراء في منتديات نزع السلاح المشروعة. وهذا هو السبيل الوحيد الفعال والمسؤول للمضي قدما اليوم.

إن دخول مباشرة حيز النفاذ أولوية في هذا الصدد. وتحض فرنسا جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك. كذلك فإن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية التي تحددها، خطوة حيوية لا بديل لها نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن المشاورات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بشأن المسائل التقنية للتحقق من نزع السلاح النووي مهمة أيضا لبناء التفاهم والثقة فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

أعرف بأن الوقت يداهمنا، بيد أنني أريد فقط أن أضيف أن فرنسا تعتقد أن الجهود الرامية إلى تخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية يجب أن تستمر، لا سيما في سياق الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا. ومن الضروري أيضا الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في أوروبا. وتدعو فرنسا روسيا والولايات المتحدة إلى تفادي أي مبادرات أحادية الجانب وإلى مواصلة مناقشة مستقبل معاهدة عدم الانتشار النووي في جلسة الحوار الثنائية التي ستُعقد هذا الأسبوع في موسكو، بهدف الحفاظ على أمن أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي.

سوف أتوقف هنا، ولكن النسخة الكاملة من بياني ستوزع بعد الجلسة مباشرة، وستكون متاحة على الإنترنت عن طريق نظام بوابة الخدمات الموفِّرة للورق. PaperSmart.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): الأمر متروك للدول الأعضاء لكي تقرر كيفية المضي قدما، ولكن إذا لم نحترم الفترة المحددة بخمس دقائق، من المحتمل أن نقضي عيد الميلاد هنا.

السيد عباني (الجزائر): أود أيضا أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على الطريقة القديرة التي تديرون بها أعمالنا.

في البداية، نؤيد البيانات التي أدلى بها كل من ممثلي إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومصر باسم جامعة الدول العربية بشأن الأسلحة النووية (انظر A/C.1/73/PV.11).

إن نزع السلاح النووي أولوية ملحة للمجتمع الدولي في إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بالقضاء التام على هذه الأسلحة، وتخليص البشرية من خطر استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على مواقف الجزائر التالية.

أولا، الامتثال الكامل وغير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي. ونهيب

بجميع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير أو شرط.

ثانيا، الأهمية القصوى التي تكتسيها معاهدة حظر الأسلحة النووية تعتبر مساهمة إضافية نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبقصد تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو إقامة عالمٍ خالٍ من خطر الأسلحة النووية.

ثالثا، الضرورة الملحة لإبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية.

رابعا، الأهمية القصوى التي يكتسيها بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وتحقيقا لهذا الغاية، تدعو الجزائر جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة من أجل القضاء على التهديدات والمخاطر الناجمة عن تلك التجارب.

خامسا، تعرب الجزائر عن ارتياحها العميق لاعتماد التقرير الختامي (انظر A/73/159) للفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بتوافق الآراء، ونأمل أن يسهم هذا النجاح في إجراء المفاوضات في المستقبل بشأن هذه المسألة الهامة، لكونها واحدة من الخطوات الثلاث عشرة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

سادسا، بينما يعلِّق بلدي أهمية كبيرة على مسألة نزع السلاح النووي، يدرك تماما أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الأسلحة، مؤكدين في نفس الوقت على أن عدم الانتشار النووي مسؤولية الجميع..

سابعا، فيما يتعلق باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، تؤكد الجزائر من جديد الحق السيادي وغير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تطوير قدراتها الوطنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخدمة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب، ولا سيما البلدان النامية.

ثامنا، تؤيد الجزائر الجهود الحالية التي يقوم بها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق. ونأمل أن يعتمد هذا الفريق تقريرا بتوافق الآراء يسهم في إعطاء زخم للمفاوضات المقبلة بشأن نزع السلاح النووي.

تتمسك الجزائر على بضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لأن ذلك من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفه عامل تعزيز للاستقرار والسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وانطلاقا من هذه القناعة، كانت الجزائر من بين الدول الأفريقية الأولى التي صدقت على معاهدة بليندابا المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتدعو في هذا الصدد جميع الدول المعنية إلى التوقيع والمصادقة على البروتوكولات الثلاثة الملحقة بهذه المعاهدة.

وتعبر الجزائر عن انشغالها وقلقها العميقين أمام العراقيل التي تحول دون إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط منذ اعتماد قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وفي هذا الإطار، تدعو الجزائر جميع الدول إلى دعم مشروع المقرر الذي قدمته مجموعة الدول العربية والذي يهدف لعقد مؤتمر تفاوضي في عام ٢٠١٩ لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذا أسلحة الدمار الشامل الأخرى، باعتبارها خطوة عملية غاية في الأهمية تهدف لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النمسا لتعرض مشروعي القرارين A/C.1/73/L.23 و A/C.1/73/L.24.

السيدة تيشي – فيسلبيرغر (النمسا) (*تكلمت بالإنكليزية*): خلال الحرب الباردة، أوصلنا وجود الأسلحة النووية إلى حافة الفناء التام. واليوم، فإن التطورات في مجال التكنولوجيا والتحديات الجغرافية السياسية تجعل الأسلحة النووية أكثر خطورة من أي وقت مضى. وقد تباطأت جهود نزع السلاح وتضاءلت تدابير بناء الثقة. ودخلت الدول الحائزة للأسلحة النووية مرحلة جديدة من التحديث، حيث استثمرت بلايين الدولارات في تطوير ترساناتها وصنع أسلحة نووية ذات حجم ووزن أقل وإيصالها أسهل. لقد تم تقليص الوقت المتاح لاتخاذ قرار بشأن استخدامها بشكل كبير، في حين لا تزال الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى ومحورية في التخطيط الدفاعي الاستراتيجي.

وأوضحت الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة الذين شاركوا في مبادرة التعهد الإنساني أن المخاطر والعواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية تجعل الجمود في نزع السلاح النووي واستمرار عدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمرين غير مقبولين.

وأود مرة أخرى، مع المشاركين التقليديين، أن أقدم مشروع القرار ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“ (A/C.1/73/L.23). وهو لا يتضمن سوى تغييرات تقنية بالمقارنة مع سلفه (القرار ٣٠/٧٢). ونأمل في الحصول على التأييد من الوفود ومشاركتها في التقديم.

وبالإضافة إلى الجمود في نزع السلاح النووي، لا تزال المخاطر الكامنة في منظومات الأسلحة البغيضة هذه في ازدياد نتيجة للمسائل التكنولوجية المتصلة بالتهديدات الإلكترونية والإرهاب ومنظومات الإيصال الأسرع، على سبيل المثال لا الحصر.

وكما يشير الأمين العام في خطته ”ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، هناك تصور واسع النطاق مفاده أن إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي قد توقف، وأن هناك علامات مثيرة للقلق على أن جدول الأعمال النووي يسير الآن في الاتجاه الخاطئ.

وقد ساهمت تلك التطورات في حشد غالبية الدول الأعضاء للمطالبة بإحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي واعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكما اقترح الأمين العام، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي صك تاريخي ستشكل، بمجرد دخولها حيز النفاذ، عنصرا هاما من عناصر نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وستمكِّن الدول التي تختار الانضمام لها، من الاشتراك في بعض من أعلى المعايير المتعددة الأطراف المتاحة ضد الأسلحة النووية.

لقد سدت معاهدة حظر الأسلحة النووية ثغرة قانونية من خلال إرساء قاعدة قانونية شاملة لحظر الأسلحة النووية، ووضع الأسلحة النووية في نفس فئة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتي تم حظرها بشكل غير مشروط لأنها تشكل أساسا وسيلة غير مقبولة من وسائل الحرب. إنها تشكل الآن جزءا من النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وتعيد معاهدة حظر الأسلحة النووية تأكيد الدور الذي تؤديه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في ذلك النظام. وهي تعزز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، لا سيما كونها تنص على إحراز تقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتعزز المعاهدة نظامي ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم الانتشار النووي.

إنها تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أولا، تلزم الدول الأطراف بأن تواصل، كحد أدنى، العمل بالمعايير القائمة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تشجيعها في الوقت ذاته على السعي إلى تحقيق مستوى أعلى. ثانيا، تُلزم معاهدة حظر الأسلحة النووية

– خلافا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض المباشر على اتفاق ضمانات مناسب وإبرامه والحفاظ عليه، وهذا يمثل تقدما كبير مقارنة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تخضع مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أي ضمانات.

كما تعزز معاهدة حظر الأسلحة النووية القاعدة العالمية لمناهضة إجراء التجارب النووية، على النحو الذي ظهر مؤخرا من تصديق إحدى الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في نفس الوقت.

تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة أساسية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وندعو جميع الدول المتبقية، وخصوصا الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر في غاية الأهمية.

أما فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالتصديقات والتوقيعات التي جرت مؤخرا. ويُحرز تقدم سريع صوب دخول المعاهدة حيز النفاذ، وهو أسرع من سائر المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل حتى الآن. وتدعو النمسا جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وإلى الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها.

تمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة أساسية على الطريق المؤدي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبدون قاعدة الحظر هذه، كيف يمكن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؟ ولكن فلنكن واضحين: يلزم اتخاذ المزيد من التدابير القانونية والعملية اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية سوى الخطوة الأولى، ولكنها خطوة أساسية.

كما أود أن أعرض هذا العام، بالاشتراك مع آخرين، مشروع قرار بعنوان ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“ (A/C.1/73/L.24)، على النحو المعلن في القرار ٣١/٧٢ المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“. ومشروع القرار المقتضب والتقني هذا يشبه مشاريع قرارات مألوفة مكرسة لمعاهدات نزع السلاح الأخرى. ونطلب من الوفود تأييدها والمشاركة في تقديم مشروع القرار.

فجميع الدول تتشاطر الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي حين أننا نرحب بجميع الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التخفيضات والتغييرات في العقائد النووية وتدابير الشفافية، فإننا نعرب عن بالغ القلق من الجمود الحالي فيما يتعلق بأي من هذه التدابير بل والمؤشرات على إمكانية عكس اتجاه التطورات الإيجابية التي تحققت خلال الحرب الباردة.

ونشعر بالقلق إزاء احتمال إنهاء المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. من شأن ذلك أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد.

وفي هذا السياق، ندعو أيضا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وكذلك إلى التفاوض على صك متابعة في الوقت المناسب. ولا يمكننا أن نقبل بحجة عدم توفر الظروف المناسبة لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي. فقد كانت الحرب الباردة في ذروتها عندما اعتمدت تدابير نزع السلاح النووي المهمة التي ساهمت بشكل هام في التخفيف من حدة التوترات. وتشكل تدابير نزع السلاح عنصرا إيجابيا حاسما لتحسين الحالة السياسية الدولية.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي يزيد من خطر حدوث مزيد من الانتشار. ويمثل استمرار

حيازة بعض الدول للأسلحة النووية حافزا قويا لسعي البعض الآخر لحيازتها أيضا.

ويبعث وجود البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجها للقذائف على بالغ قلق المجتمع الدولي. ومن الضروري أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية. ونرحب بالجهود الرفيعة المستوى المبذولة مؤخرا، ونشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة بناء الثقة والاتفاق على الطريق نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتكتسي خطة العمل الشاملة المشتركة أهمية للحد من خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي. ولذلك، نعرب عن أسفنا العميق لانسحاب الولايات المتحدة. وندعو إيران إلى الوفاء بالتزاماتها، وهو ما برحت طهران تقوم به حتى الآن وفقا لتقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على الاتفاق النووية.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة هامة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في نزع السلاح النووي. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

إننا لا نرث الأرض من أجدادنا، بل نستعيرها من أطفالنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): آسف، لكن ممثلة النمسا تجاوزت المدة المحددة لها بدقيقتين ونصف. يرجى بذل قصارى الجهد لإنهاء البيان في الوقت المحدد.

من واجبي ومن صميم عملي كرئيس إنفاذ المدة المحددة والحفاظ عليها. وينطبق ذلك على الجميع. فأنا سفير. وأتوقع أن يكون زملائي السفراء أول من يحترم المدة المحددة.

السيد دينه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر جميع المشاركين في النقاش الذين انضموا إلينا في الجلسات السابقة على آرائهم النيرة التي تنم عن الخبرة بشأن هذا الموضوع.

تؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا وممثل تايلند باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي، في المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة ”نزع السلاح النووي“ (انظر A/C.1/73/PV.11).

وقد كُرس الكثير من الجهد منذ إنشاء الأمم المتحدة لترجمة الرغبة والتطلع إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى واقع. ونعلم أن هذه المشكلة أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن الدوليين، ولكن من المؤسف أن استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من المخاطر الناشئة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي في خضم تزايد التوتر العالمي.

وتنتهج فييت نام سياسة متسقة تدعم جميع جهود عدم الانتشار ونزع السلاح من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتمشيا مع هذه السياسة، نرحب بالأهداف وتدابير الحد من المخاطر وخيارات السياسة العامة العديدة المبينة في الخطة الجديدة لنزع السلاح التي أعلنها الأمين العام بهدف إزالة الأسلحة النووية والحيلولة دون ظهور أسلحة استراتيجية جديدة تزعزع الاستقرار. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى مشاركة الدول الأعضاء بصورة أوسع في الصكوك القانونية الدولية القائمة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، نعتقد أن الإرادة السياسية والتفاوض بحسن نية والشفافية والشمول عناصر هامة لنجاح استعراض المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك،

نتطلع إلى تنفيذ أكثر صرامة للالتزامات وإلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي.

ترحب فييت نام بالأطراف ذات الصلة وتدعمها في مواصلة الترويج للنتائج الإيجابية الأخيرة بشأن شبه الجزيرة الكورية وتعزيز التعاون في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبالتالي إرساء أساس متين للسلام والاستقرار والتعاون والتنمية في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم. كما ندعو الأطراف إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نؤيد التعجيل بدخولها حيز النفاذ. وبالتعاون مع جميع الأطراف في المعاهدة، ندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدة حتى يتسنى لنا مواصلة تعزيز النظام القائم لحظر التجارب النووية.

ونرحب بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ بعد أكثر من ٧٠ سنة من الجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي في سياق السعي صوب مواصلة نزع السلاح وحظر الأسلحة النووية. وتفخر فييت نام بأنها كانت عاشر بلد يصدق على المعاهدة. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في تلك العملية والنظر في الانضمام إلى المعاهدة لكي نتمكن من بناء عالم أكثر أمنا للأجيال المقبلة.

إن فييت نام تلتزم باحترام التزاماتها بموجب جميع صكوك عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وحظره. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجددا الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مواصلة بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة. ونحن نتبع سياسة متسقة تقوم على الاستخدام السلمي حصرا للطاقة النووية، مع ضمان الأمان والأمن النوويين. ونتعهد بمواصلة تعاوننا الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

في الختام، أود أن أشدد على الأهمية الحيوية لأن تضطلع الدول الأعضاء بمسؤولياتها في مواصلة نزع السلاح النووي، ومن ثم الإسهام في تحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام وإنقاذ الأجيال المقبلة من خطر الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلب من الوفود التي تجري مشاورات القيام بذلك خارج غرفة الاجتماعات حتى نتمكن من الاستماع إلى المتكلمين.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يكن هناك تقريبا ما يدعو للارتياح في البيان الذي أدلت به نيوزيلندا في المناقشة العامة للجنة الأولى أثناء الأسبوع الافتتاحي لهذه الدورة (انظر A/C.1/73/PV.4)، حيث استعرضنا فيه حالة الأمن ونزع السلاح على الساحة الدولية. ومن المؤكد أن هذه هي الحالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، بل إن الإعلانات الصادرة خلال عطلة نهاية الأسبوع ربما توحي بأن المناخ الدولي يصبح بصورة متزايدة أقل مواتاة لمساعي نزع السلاح النووي.

ومما يثير قلق نيوزيلندا بوجه خاص حقيقة أنه يجري بصورة متزايدة عرقلة تنفيذ تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل قاطع في عام ٢٠٠٠، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ”بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية“، وهو التعهد الذي أعادت تأكيده مرة أخرى في عام ٢٠١٠ في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة، كما لو كان ذلك التعهد مشروطا يرتهن بصفة خاصة بطائفة من النتائج السابقة في مجال الأمن.

ومثلما دأبت نيوزيلندا على رفض أي إشارة إلى إمكانية أن تكون ثمة ظروف أمنية تبرر انتشار الأسلحة النووية، فإنه لا يمكن بنفس القدر السماح للظروف الأمنية بعرقلة التقدم في

نزع هذه الأسلحة. ولو كان هذا هو الحال، فإن التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار، فيما توشك المعاهدة على دخول نصف قرنها الثاني، ستفقد حيويتها. وبصورة أعم، فإن تقدير المجتمع الدولي للالتزامات الناشئة عن المعاهدة ويقينه بشأنها، بل وبشأن النظام العالمي القائم على القواعد، سيضعفان.

ويتمثل تطور إيجابي يمكننا ملاحظته على صعيد نزع السلاح النووي في معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتُمدت مؤخرا. وقد أودعت نيوزيلندا تصديقها على ذلك الصك القانوني الهام في تموز/يوليه.

واستمعنا إلى من يزعمون خلال المناقشة التي دارت في اللجنة في أسبوعنا الأول بأن مؤيدي المعاهدة يعتبرونها بمثابة عصا موسى لنزع السلاح النووي. وأنا لم أر شيئا حتى الآن يدل على أن مؤيدي المعاهدة ينظرون إليها هذه النظرة. ومن المؤكد أن أي زعم من هذا القبيل مُبالغ فيه بشدة. وأعتقد أن أي تقييم أكثر دقة سيصف المعاهدة بأنها بارقة أمل في خضم الحالة الراهنة غير المواتية عدا عن ذلك.

وحتى بارقة الأمل يمكن أن تنطوي على سلبيات إلا أن مؤيدي معاهدة حظر الأسلحة النووية، مثل نيوزيلندا، كانوا سباقين في الاعتراف بذلك فثمة أعضاء مهمون جدا في المجتمع الدولي لم يشاركوا في المفاوضات بشأن المعاهدة ولم يعربوا عن التأييد لها. وشأنها شأن عدد من المعاهدات، بما في ذلك معاهدات أساسية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن المعاهدة لم تُعتمد بتوافق الآراء ولكن من خلال تصويت، حظيت فيه بدعم الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة.

ولا توجد صلة ضرورية للمعاهدة بأي تخفيض في عدد الرؤوس الحربية النووية في أي ترسانة. وفي الواقع، بالنظر إلى عدم مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية طوال المفاوضات بشأنها، فإن تضمن المعاهدة لأي متطلبات أو جداول زمنية لإجراء هذه التخفيضات كان سيبدو هزليا بالتأكيد. وبناء على ذلك، وُضعت معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى حد كبير بوصفها مجرد تقدم قانوني مقارنة بالوضع الراهن.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الزملاء في هذه القاعة إلى التقييم الشامل الذي نشرته مؤخرا الأكاديمية النرويجية للقانون الدولي للآثار القانونية المترتبة على المعاهدة الجديدة ومكانتها. وهناك نسخ من ذلك التقييم، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية: وضع الأمور في نصابها“، في آخر القاعة. وأشير إلى الملاحظة الختامية للأكاديمية بأن الاعتراضات على المعاهدة

> ”تؤدي إلى التعمية على أهم فجوة سياسية في المناقشة، ألا وهي، وجود خلاف عميق بشأن مقبولية الأسلحة النووية ومشروعية الردع النووي“.

وفي سياق الاختيار بين اعتماد المعاهدة أو عدم وجود معاهدة، اختارت الغالبية العظمى من الدول معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها تمثل تقدما واضحا مقارنة بالوضع الراهن وذلك من المنظورين الإنساني والأمني على السواء. وإذ يضع مثال معاهدة حظر الأسلحة النووية في اعتباره، يشير الأمين العام في خطته لنزع السلاح إلى معضلة مستمرة أمام تعددية الأطراف، متمثلة في كيف يمكن استيعاب الخلافات العميقة بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن قضايا أساسية مثل عدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مقبول على نطاق واسع.

وتطرح خطة الأمين العام بعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام على أمل أن يتسنى التوفيق لحد ما بين العمليات التي تأخذ الأغلبية بزمامها في الجمعية العامة والإبقاء على بعض الضمانات الإجرائية المتاحة للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح والتي يقدرها عدد من أعضائه. ونتطلع إلى استكشاف تلك الخيارات في المناقشات اللاحقة، مع الإشارة إلى أنه قد مرت سنوات طوال منذ أن تمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء التفاوض بشأن

أي موضوع في نطاق اختصاصه،، ناهيك عن الانتهاء من هذا التفاوض.

وأود أن أسجل نيوزيلندا تأييد للبيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد ومجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/73/PV.11).

السيد كواتبيكوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تظل كازاخستان ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح النووي وتواصل بذل جهودها من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أثبتنا التزامنا المستمر والراسخ من خلال المثال الذي أعطيناه. ولذلك نحث الجميع مرة أخرى على السعي بنشاط لتحقيق مستقبل خالٍ من التهديدات النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظلت طيلة أكثر من أربعة عقود متتالية جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من عملية الأمن الدولي ونزع السلاح النووي. ورغم إمكانات المعاهدة علينا أن نعترف بأن التقدم في هذا المجال بطيء ولا يفي بتوقعات أعضاء المجتمع الدولي. وقد كرر نور سلطان نزاربابيف رئيس كازاخستان، خلال رئاسته لجلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن بشأن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في ١٨ كانون الثاني/يناير، الحاجة إلى التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥، آخذا في اعتباره بطء التقدم المحرز (انظر S/PV.8160).

ولم تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد وثيقة بتوافق في الآراء بشأن نزع السلاح النووي خلال العقود القليلة الماضية. إن الطريق المسدود الذي واجهه مؤتمر نزع السلاح هو الذي جعل عملية المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تجري خارج المؤتمر. ونحن نرى أن تلك المعاهدة تعطي زخما إضافيا لعملية نزع السلاح الراكدة، وفي الوقت نفسه فهي تكمّل وتعزز نظام معاهدة عدم الانتشار.

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية إشارة قوية ومهمة تفيد بأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء على استعداد لاتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة التهديدات النووية. ولسوء الحظ أصبحت الفجوة بين المجتمعات النووية وغير النووية تتسع بشكل متزايد، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان تام للثقة المتبادلة وبروز المزيد من الخلافات، والأهم من ذلك أنه يؤدي إلى مواجهة أخطر بكثير في العالم. وأثبتت النتائج الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن التجارب النووية في سيميبالاتينسك وغيرها من مواقع التجارب النووية في جميع أنحاء العالم مرة أخرى أنه لا يمكن التحكم في عواقب أي استخدام للأسلحة النووية زمانيا ومكانيا.

ولذلك يظل بلدي مؤيدا قويا للعملية العالمية لنزع السلاح النووي. وقد تجلى التزام كازاخستان بنزع السلاح النووي أيضا في مشاركة بلدنا في المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد أسهمت تلك المعاهدات الدولية بشكل كبير في نزع السلاح وعززت نظام عدم الانتشار في نهاية الحرب الباردة. إن كازاخستان تؤيد الحفاظ على تلك المعاهدات وامتثال جميع الأطراف بشكل صارم لأحكام معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد أسهمت تلك المعاهدة في التدمير الناجح لمجموعة كاملة من الأسلحة النووية. والتصريحات المتعلقة بالخروج المحتمل من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى هي تصريحات مؤسفة. وعلاوة على ذلك، وكإجراء لبناء الثقة، نحث البلدان الأخرى التي لديها قدرات في مجال تكنولوجيا الصواريخ على الانضمام إلى تلك المعاهدة.

ويظل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد أكثر التدابير فعالية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤدي تلك المناطق دوراً مهماً في إرساء السلام والاستقرار على

الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيز عمليات نزع السلاح وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وسعيا لتحقيق السلام الدائم فإننا نعلق أهمية كبيرة على توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأجزاء أخرى من العالم.

إننا نثني على الدولتين الكوريتين لما بذلتاه مؤخرا من جهود هادفة، وما اضطلعتا به من مشاريع مشتركة لاستعادة ودعم الحوار الشامل. كما نقدر أجل التقدير قرار الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بتعليق المناورات العسكرية الإقليمية المشتركة بينهما. ويمكن أن يصبح مثل هذا الحوار السياسي الودي المستمر والحلول المقبولة لجميع الأطراف، أساسًا سليمًا لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة عنه. وكازاخستان على أهبة الاستعداد في هذا الصدد، نظرا لخبراتها السابقة، لتبادل معارفها والدروس المستفادة. ويمكننا توفير الخبرة التقنية لتحقيق عملية تدريجية وشفافة لنزع السلاح النووي.

وكإجراء تكميلي لإزالة محفزات حيازة الأسلحة النووية، نؤمن بضرورة تطوير نظام ملزم قانونيا للضمانات من جانب القوى النووية لصالح تلك الدول التي تقبل التخلي طواعية عن حيازة الأسلحة النووية، وكذلك لصالح الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية. وهذا اقتراح سليم ويمكن تنفيذه بدون نفقات كبيرة. وسيساعد على حل العديد من المشاكل الحالية المرتبطة بنزع السلاح النووي.

وأخيرا إسمحوا لي أن أضم صوتي إلى النداء الذي وجهه الآخرون بأنه ينبغي للبشرية أن تستغل كل فرصة متاحة للمضي قدما بزخم نزع السلاح أينما كان موجودا بالفعل ولتوليد زخم جديد حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، سعيا لتحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا للجميع.

السيد برزينيوسو (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية إسمحوا لي أن أقول إن بولندا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.11). كما نؤيد تماما البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل الفلبين بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وكذلك ممثل أستراليا بالنيابة عن مجموعة الدول الثلاثين (المرجع نفسه). ونود أن نقدم بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

واسمحوا لي أن أبدأ بتأكيد الأهمية الأساسية التي توليها بولندا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع أركانها الثلاثة. إننا إذ نتشاطر الالتزام بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، نتحمل جميعنا مسؤولية تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمه، وهو الجزء الأساسي من الهيكل الجماعي العالمي للسلم والأمن. وكان هذا الاقتناع في صلب قرارنا بتولي رئاسة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٨.

ولم ندخر أي جهد خلال ذلك الوقت لدعم سلامة المعاهدة ومصداقيتها وتهيئة البيئة المواتية لإجراء حوار شامل وشفاف يحترم الجميع وتقديم حلول عملية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ الذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يسهم التقدم المحرز في هذا الصدد، ليس فقط في تحقيق نتائج إيجابية خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، ولكن أيضا في تعزيز المعاهدة ومواصلة تنفيذها.

وتعتمد عملية نزع السلاح النووي إلى حد كبير على البيئة الأمنية الإقليمية والدولية. ونحن نرى أن الديناميكية الإيجابية الناتجة في ذلك الصدد في شبه الجزيرة الكورية سوف تمتد لتشمل جيوبا أخرى من عدم الاستقرار. ونأمل أن تتبع الخطوات الإضافية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية محادثات مكثفة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام.

وفي ذلك السياق نرحب بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعليق تجارب القذائف النووية وتدمير موقع تجارب بونغي – ري. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا إلى إغلاق منشأة يونغبيون.

ورغم التطورات الإيجابية، لا تزال برامج بيونغ يانغ النووية والصاروخية تشكل تهديدًا للأمن الدولي واستقرار المنطقة. ولن يتحقق السلام الدائم بدون إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة عنه، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وعلى نفس المنوال، نحن مقتنعون بأنه مصلحتنا المشتركة استقرار الوضع في الشرق الأوسط والحد من التوترات في المنطقة، والأهم من ذلك، منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية. ولتحقيق هذه الغاية نسعى جاهدين إلى ضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني سلميًا من خلال تشجيع إيران على الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخطة العمل الشاملة المشتركة التي هي أداة تساعد على التحقق من قدرات إيران وأنشطتها.

وتؤمن بولندا إيمانا راسخا بأن التقدم في نزع السلاح النووي غير ممكن بدون تهيئة بيئة أمنية دولية مناسبة في السياق الاستراتيجي الحالي. ولتحقيق هذه الغاية يتعين أن نركز جهودنا على تحسين الظروف الجرافية – السياسية واتخاذ تدابير لبناء الثقة والشفافية. وفي هذا الصدد نرحب باستكمال الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إجراء تخفيضات بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة. ونحن نعول على اتخاذ تدابير أخرى لنزع السلاح بعد عام ٢٠٢١.

وعلى نفس المنوال فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى معالجة جميع الشواغل المتعلقة بامتثاله لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بشكل جوهري وشفاف. ونشجب ما سببه خرق مذكرة بودابست من تراجع الثقة في الضمانات الأمنية السلبية.

وتظل بولندا مقتنعة بأن النهج التدريجي القائم على خطة العمل لعام ٢٠١٠ يظل خريطة الطريق الواقعية والمجدية الوحيدة لنزع السلاح النووي. ونحن نرى أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي ومستقر صوب نزع السلاح النووي إلا من خلال المشاركة الحقيقية لجميع الدول. واسمحوا لي أن أذكر بعض الإجراءات التي يتعين القيام بها لتحقيق ذلك الهدف.

أولا، إننا نرى أن تحقيق عالمية المعاهدة ودخولها حيز النفاذ يشكل أولوية قصوى. ونكرر تجديد دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة، وبخاصة تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع عليها وتصديقها. وسيكون انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبكر إلى المعاهدة خطوة جيدة ودليلا ملموسا على تصميمها القوي على نزع السلاح النووي.

ثانيا، لا يزال بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبولندا. ونرحب، في ذلك الصدد، بتقرير الفريق التحضيري عالي المستوى (انظر A/73/159) المعني بالإعداد لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أنه ييسر عملية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ثالثا، المبادرات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي كذلك حيوية من أجل النهوض بنزع السلاح وإرساء شفافية وثقة معززتين. إننا نقدر عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، فضلا عن التقدم المحرز حتى الآن في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وقد تمت البرهنة على التزام بولندا في هذه المجالات بمشاركة خبرائنا في عمل الفريق التحضيري رفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

السيد يدهارتا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعيد إندونيسيا تأكيد تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

لقد سمعنا مرة أخرى، في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، نداءات قوية من جميع أنحاء العالم للقضاء على الأسلحة النووية. ومن الواضح أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي لا ترى أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية فحسب، بل تطالب كذلك الدول الحائزة لتلك الأسلحة باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة.

ويظل نزع السلاح النووي يشكل أولى أولويات إندونيسيا. وفي ذلك السياق تؤيد إندونيسيا معاهدة حظر الأسلحة النووية تأييدا قويا. ونحن نعتقد أن الصك يمكن أن يسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى كسر التدهور المستمر في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، علاوة على التصدي للتهديد الحقيقي للآثار الإنسانية الكارثية في حال انفجار أسلحة نووية.

وتحقيقا لتلك الغاية، نقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والشركاء في المجتمع المدني لضمان النفاذ المبكر لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وتقترح إندونيسيا هذا العام، إلى جانب أيرلندا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا وكوستاريكا والمكسيك والنمسا ونيجيريا، مشروع قرار جديد بشأن هذه المسألة (A/C.1/73/L.24). ونسعى إلى دعم جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ولكن يجب ألا يفسر التزام إندونيسيا بالمعاهدة الجديدة على أنه تضاؤل في الالتزام تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بل على العكس لا تزال إندونيسيا ترى، بوصفها طرفا مخلصا في معاهدة عدم الانتشار، أن المعاهدة صك أساسي في منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي العالميين، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإحراز تقدم متوازن بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية لا للحفاظ على مصداقية المعاهدة فحسب، بل كذلك لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وبشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تشدد إندونيسيا على أهمية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويحث على عقد المؤتمر الذي تأخر كثيرا. إننا نرحب بالتصديق الأخير على معاهدة حظر التجارب النووية من قبل تايلند ونحث بلدان المرفق ٢ التي لم توقع بعد وتصدق على المعاهدة على أن تفعل ذلك. ونشدد على ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ونعتقد أنه، في انتظار تحقيق نزع السلاح النووي العالمي الكامل، فإن الضمانات الأمنية هي إحدى الطرق الإضافية التي يمكن التوصل إليها على سبيل الاستعجال. وبالنسبة للبلدان التي لم تسلك قط مسار حيازة الأسلحة النووية أو تخلت عنه، من المهم أن نعطى ضمانات عالمية لا لبس فيها وملزمة قانونا من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتعتقد إندونيسيا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس كافيا لكفالة الضمانات الأمنية، نظرا إلى القيود الجغرافية، ولا حتى الإعلانات الصادرة عن الدول التي تمتلك أسلحة نووية. فتلك المناطق والإعلانات الانفرادية قد تشكل جهودا لتوفير ضمانات أمنية. ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن الضمانات الأمنية العالمية الملزمة قانونا المقصود منها إقناع الدول بعدم السعي إلى خيار السلاح النووي. وبالتالي، فإن إندونيسيا تود أن تؤكد على الحاجة الماسة إلى التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

ونأسف عميق الأسف على الجمود الطويل الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى إبداء المرونة وأن يتجاوزوا مواقفهم التي ظلوا عليها لفترة طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجالات القواسم المشتركة، فضلا عن معالجة مسألة نقص الثقة فيما بين الأعضاء. ونرحب، في ذلك السياق، بالقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح مؤخرا بشأن إنشاء الهيئات الفرعية وعملها. وتعبيرا عن التزامنا بنزع السلاح النووي، وافقت إندونيسيا على أن تكون منسقا للهيئة الفرعية ١، بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. فنحن نؤمن بأن تلك الخطوات الصغيرة ستسهم في استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

غير أن مما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير الهيئة الفرعية ٤، بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونود أن نعيد التأكيد على أن من المهم، بالنسبة لبلدنا، أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله في ٢٠١٩ في أبكر وقت ممكن وأن يتفق على برنامج عمل متوازن وشامل للوفاء بولايته.

إن الحكمة الجماعية للمجتمع الدولي في معارضة الأسلحة النووية تفيد الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا لأن العالم اليوم، خلافا لما كان عليه في حقبة الحرب الباردة، أكثر تعددية في الأقطاب ومعقد ولا يمكن التنبؤ به. وتأتي الأخطار كذلك من جهات فاعلة شنيعة من غير الدول في بعض الأماكن. إنه سياق فيه خطر النزاع النووي – سواء كان عن قصد كحادث أو بخطأ في التقدير – آخذ في التزايد. فيجب أن يتحول التركيز من مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع إلى زيادة الأمن للجميع.

السيدة ترومسدال (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد النرويج البيان الذي أدلت به أستراليا نيابة عن مجموعة من البلدان التي تتبع نهجا تدريجيا (انظر A/C.1/73/PV.11) إن موقف النرويج بشأن نزع السلاح النووي موصوف بالتفصيل في بيان دول الشمال الأوروبي وفي بياننا الوطني في المناقشة العامة (انظر A/C.1/73/PV.2) وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

تلتزم النرويج التزاما تاما بالهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إزالة متوازنة ومتبادلة ولا يمكن الرجعة فيها لتلك الأسلحة. وتعمل النرويج من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيتم إحراز التقدم في نزع السلاح النووي من خلال إعادة إنفاذ اللبنات الأساسية.

وحتى إذا كانت البيئة الأمنية الأوسع نطاقا ستحدد إمكانية لإحراز التقدم، من واجبنا العمل على تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال باتخاذ خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، لا يمكننا نحن، كدول غير حائزة للأسلحة النووية، أن ندير ظهورنا ببساطة لمسؤوليتنا.

وتتمثل إحدى اللبنات الأساسية التي لدينا لإحراز تقدم بشأن ركيزة نزع السلاح المتمثلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التحقق من نزع السلاح النووي. فنظام التحقق التي تثق فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء مهم جدا لبناء الثقة وتحقيق تخفيضات مستقبلية في الترسانات النووية. ويسر النرويج كذلك أن تقود أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

وظلت النرويج تعمل على التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح لأكثر من عقد من الزمان. وقد برهنت مبادرة المملكة المتحدة – النرويج على أن من الممكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المشاركة في التحقق من نزع السلاح النووي من دون إخلال بالتزاماتها تجاه عدم الانتشار. وقد امتدت الشراكة

الآن لتشمل السويد والولايات المتحدة، وقد أصبحت الشراكة الرباعية للتحقق النووي، التي أجرت أولى عملياتها للتحقق من نزع السلاح النووي في العام الماضي.

كذلك لا تزال النرويج عضوا نشطا في الشراكة الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، التي تؤدي دورا رئيسيا في تطوير القدرات والمعارف التي لها أهمية حاسمة لأغراض التحقق.

وترحب النرويج بتقرير فريق الخبراء التحضيري رفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نرى أنه ينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل أن تشمل مسألة الإدراج الممرحل للمخزونات من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وتدعو النرويج جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك. ونرحب بتصديق تايلند عليها مؤخرا.

ويكتسي عدم الانتشار أهمية حاسمة للعمل صوب تحقيق عالم بلا أسلحة نووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور رئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار. ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي المعيار العالمي للتحقق.

لقد تحقق الكثير في مجال الأمن النووي. ويجب أن نكفل حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها في مجال الأمن النووي. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

وتشارك النرويج في الجهود الرامية إلى تقليل وإزالة مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب والحد من استخدامها في المرافق النووية المدنية. ففي حزيران/يونيه، استضفنا الندوة الدولية الثالثة بشأن التقليل إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا أن نلاحظ أن تقدما كبيرا قد أُحرز في مجال الحد من اليورانيوم العالي التخصيب. ومواصلة التقليل منه إلى الحد الأدنى ستتطلب التزامات تقنية ومالية وسياسية مستمرة. ونشجع المزيد من الدول الأعضاء على الانضمام إلى البيان المشترك الوارد في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/912.

السيد النعيمي (العراق): في البداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم جامعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.11).

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث، هي مجموعة من الالتزامات المترابطة والمتلازمة للدول الأطراف، إذ كانت هي الحافز وراء انضمام هذه الدول إليها، إلا أنها لم تشهد تنفيذا متوازيا يعكس الالتزامات التي تمليها على أطرافها جميعا، إذ ما زالت المعاهدة تشهد خللا واضحا يتمثل في عدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بترجمة التزاماتها بنزع السلاح النووي إلى واقع ملموس، كما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة والقرار ذو الصلة الصادر عن مؤتمر تمديد المعاهدة واستعراضها لعام ١٩٩٥.

لذا ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة السعي إلى تحقيق توازن عادل بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بغية القضاء الكلي والنهائي على الأسلحة النووية.

إن القضاء الكلي والنهائي على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. لذلك لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي والعمل على تحقيق عالمية الاتفاقيات ذات الصلة، وبما يسهم في التخلص النهائي من تلك الأسلحة الفتاكة، وبما يعزز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، كان بلدي إحدى الدول التي صوتت مُؤيدة لمشروع قرار معاهدة حظر الأسلحة النووية خلال المؤتمر الذي

عُقد في نيويورك في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٧، استنادا إلى الفقرة الثامنة من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ لعام ٢٠١٦.

يمثل الإرهاب النووي أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي. وتدابير الأمن النووي المشددة هي الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات الأخرى غير المرخص لها بذلك، إذ أن جماعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي إذا حصلت على التكنولوجيا من موارد السوق السوداء. ولذلك فإن مطلب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والقضاء عليها يعد مطلبا مشروعا وكفيلا بأن يجنب العالم خطر الإرهاب النووي. ويعيد العراق التأكيد على أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في

منطقة الشرق الأوسط، ويرى أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منو بينها شروع الكيان الإسرائيلي في نزع سلاحه النووي وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه طرفا نوويا وإخضاع منشآته النووية دولة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجدد العراق عن قلقه العميق بسبب فشل الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط، مؤكدا أهمية تنفيذ الدول الوديعة الثلاث للمعاهدة لالتزاماتها في هذا المجال، طبقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بوصفه عنصرا أساسيا في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، قدمت المجموعة العربية مشروع مقرر (A/C.1/73/L.22/Rev.1) يتضمن تكليف الأمين العام بتوجيه الدعوات إلى دول المنطقة، والدول الثلاث الراعية للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ بصفتها المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار، والمنظمات الدولية ذات الصلة، للمشاركة في مؤتمر للتفاوض على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٩. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر لما له من أهمية في تعزيز وصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

تولي حكومة العراق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبيرة، لأنها صك في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومما لا شك فيه أن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيسهم في القضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب. ويتطلع وفد بلدي، بصفته منسقا مشاركا مع مملكة بلجيكا بشأن المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب، إلى توقيع وتصديق الأطراف المتبقية عليها، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢.

ويرحب بلدي بالجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي طويل الأمد للأزمة النووية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

صادقت حكومة بلدي على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال عمل اللجان المتخصصة. وتعمل حكومة بلدي للتخلص من المخلفات النووية لموقع ١٤ تموز/يوليه، من خلال التنسيق المباشر والتعاون التقني المتميز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيتم إنجاز هذه المهمة من خلال جهود عراقية وطنية خالصة.

السيدة كاليسكان (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هدفنا النهائي هو القضاء على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن المؤسف أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف المشترك وينبغي أن نقوم بتكثيف الجهود

الرامية إلى تسوية لافاتنا والاضطلاع بالمسؤولية المشتركة في هذا المسعى.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يكرر هذا التأكيد كل عام لمجرد التكرار. وفي الذكرى السنوية الخامسة لفتح باب التوقيع على المعاهدة، ينبغي لنا جميعا أن نعمل من أجل تعزيز المعاهدة وركائزها الثلاث – عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية – وضمان إضفاء الطابع العالمي عليها.

ويتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وعمليته التحضيرية فرصة لحماية وتعزيز المعاهدة. وإذ نضع في اعتبارنا الاختتام المؤسف للمؤتمر الاستعراضي السابق الذي لم يسفر عن نتائج تحظى بتوافق الآراء، من مصلحتنا المشتركة العمل بصورة بناءة من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وينبغي أن نحرز التقدم بشأن خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠ وبشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ونؤكد موقفنا الثابت بعدم دعم أي عمل يقوض سلامة المعاهدة أو يوجد بديلا لتنفيذها الكامل. وينبغي التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ترتكز عليه المعاهدة. والجهود الرامية إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية ينبغي أن تكون واقعية وأن تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وهناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها في العملية المقبلة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تدخل حيز النفاذ وينبغي إضفاء الطابع العالمي عليها. ونرحب بتصديق تايلند على المعاهدة وتوقيع توفالو عليها مؤخرا. كما نرحب بالوقف الاختياري بشأن التجارب النووية. غير أن الوقف الاختياري لا يحل أبدا محل معاهدة ملزمة قانونا، وننضم إلى الآخرين في حث الدول المتبقية، وخصوصا الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، على أن تصبح أطرافا في المعاهدة. ونود أن نعرب عن دعمنا بهذه المناسبة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعملها القيم بشأن نظام التحقق.

إن بدء المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيسهم أيضا في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. ولن يقل أهمية في ذلك الصدد التحقق من نزع السلاح النووي وتعزيز الشفافية.

ومن ناحية أخرى، نرحب بإنشاء مؤتمر نزع السلاح لخمس هيئات فرعية واعتماد أربعة تقارير موضوعية منبثقة عن عملها. ونأمل أن يهيئ هذا العمل قاعدة صلبة لأعمال مؤتمر نزع السلاح في المستقبل. وندعو بشكل خاص إلى أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية المشاركة في حوار فعال للحفاظ على المعاهدات القائمة التي تحققت بشق الأنفس، وضمان تنفيذها بشكل كامل يمكن التحقق منه بوصفه أمرا حاسما للأمن العالمي.

وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسيا في التعاون الدولي في المجال النووي. ويُعدُّ نظام الضمانات الدولي التابع لها، والذي تستطيع الوكالة من خلاله تقديم ضمانات موثوقة لاحترام الدول التزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عنصرا حيويا لنظام عدم الانتشار العالمي وآلية لبناء الثقة في حد ذاته. وتطبق الوكالة حاليا ضمانات في ١٨١ دولة، ما يساعد على ضمان عدم استخدام المواد النووية خارج مقاصدها السلمية. وينبغي أن تتمتع الدول التي تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية دون أي عائق.

ويجب علينا حماية نظام عدم الانتشار والوقوف في وجه أي تهديد له، وبالدرجة الأولى ضد أي انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أننا نرحب ترحيبا حارا

بالمحادثات بين الكوريتين والحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذا بإعلان هذه الأخيرة عن تعليقها للتجارب النووية وإطلاق القذائف الباليستية، إلا أننا بحاجة لأن نشهد اتخاذ خطوات ملموسة نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه وهو ما سيسهم في تحقيق الأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وسيكون التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الخطوات المهمة المتخذة في هذا الصدد.

وتُعد خطة العمل الشاملة المشتركة أحد أهم إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتؤكد جميع تقارير الوكالة امتثال إيران للاتفاق. ويجب الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بشكل كامل ومستمر على نحو متسم بالشفافية وخاضع لمراقبة الوكالة الدولية.

ومن الواضح أن موضوع نقاش اليوم ليس بالهين، ومع ذلك يقدم لنا التاريخ الحديث العديد من الأمثلة التي تبين كيف أنه بالإمكان التوصل إلى تفاهم مشترك حتى وإن وصل التوتر إلى أوجه متى ما أوتينا إرادة سياسية وتحلينا بروح التوافق.

السيد أتيدي أمارال (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال تمام التأييد البيانات التي أُدلي بها نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيانات التي أدلى بها ممثل أستراليا نيابة عن قائمة واسعة من البلدان ذات التفكير المماثل (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود الإدلاء بتعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

ويجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نعزز دور الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ولا تزال البرتغال ملتزمة تماما بنزع السلاح النووي. ويجب أن تعزز العواقب الإنسانية الوخيمة الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية والموثقة بشكل جيد التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الالتزام في الواقع، هو واجب أخلاقي.

يشاطركم بلدي الكثير من القلق والشعور بالإحباط لعدم اتخاذ خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، وقد أدى هذا القلق والإحباط إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن وجهة نظرنا، فإن عملية خفض تدريجية للأسلحة النووية مع مراعاة الشواغل الأمنية الدولية والوطنية المشروعة هي النهج الأفضل لضمان إحراز تقدم مستدام في إطار مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد أدى هذا النهج التدريجي الشامل إلى احراز التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا.

لكن المكاسب التي تحققت قد تكون مهددة نتيجة لتصاعد التوتر الذي نشهده على المستويين الإقليمي والعالمي. وندعو بشكل خاص الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وضمان تنفيذها بشكل كامل، وهو ما يعتبر حاسما لأمن أوروبا والعالم بأسره. كما نؤكد إلى ضرورة تمديد المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والتفاوض على مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية.

ولايزال خطر الانتشار النووي يشكل مصدر قلق بالغ. وتمثل معاهدة عدم الانتشار بالنسبة للبرتغال حجر الأساس الذي يرتكز عليه نظام عدم الانتشار النووي العالمي والركيزة التي يستند إليها السعي إلى نزع السلاح النووي، فضلا عن كونها عنصرا هاما في التطوير المستقبلي للتطبيقات السلمية للطاقة النووية. ونأمل أن تتمخض دورة الاستعراض الجارية عن معاهدة أكثر قوة وفعالية. ومن جهتها ستبذل البرتغال كل جهد ممكن لتحقيق نتائج هامة خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠

وبالرغم من الاتجاهات الحالية المثيرة للقلق الا أن هناك بصيص أمل في الأفق. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية ويجب تشجيعها. وينبغي أن يؤدي الحوار بين الكوريتين والمحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وحتى ذلك الحين، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا. ومن جهتنا، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لمعايير معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية، فضلا عن التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة غالبية الدول الأعضاء، وأكدت الوكالة الدولية أن الاتفاق يخدم أغراضه. وبالتالي، فإننا نشجع بقوة على تنفيذه من قبل جميع الأطراف.

ويجب أن يكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر ضرورة قصوى، لذا نناشد الدول كافة وعلى وجه الخصوص بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ أن توقع وتصادق على المعاهدة. ولا تزال البرتغال تشارك كما كانت دائما بشكل فعال في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما ترحب البرتغال بتصديق تايلند مؤخرا على المعاهدة.

وهناك أيضا ضرورة ملحة لبدء المفاوضات بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتحقيق تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي سعيه لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويجب أن نُبقي تنفيذ قرار ١٩٩٥ بخصوص الشرق الأوسط قيد نظرنا، مسترشدين في ذلك بخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وفي الختام، هناك ضرورة ملحة لإعادة بناء الثقة بغية تحقيق تخفيضات كبيرة في عدد الترسانات النووية. ونحن على اقتناع أيضا بأن اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لخفض عدد هذه الترسانات من شأنه أن يسهم في بناء الثقة وإيجاد حلقة ايجابية بشأن نزع السلاح النووي. وتتطلع البرتغال إلى عزم المجتمع الدولي المتجدد على مواجهة التحديات النووية المشتركة والمضي قدماً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم سلمي خال من الأسلحة النووية.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تعطي الأرجنتين أولوية لمسألة نزع السلاح النووي وتبذل جهودا مهمة في هذا المجال، ما يدل على التزامنا الواضح والمستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وهناك في بلدي برنامج نووي نشط لأغراض سلمية بحتة، إذ تنتج الأرجنتين التكنولوجيا النووية وتصدرها في إطار احترام صارم للمعايير المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وتكرر الأرجنتين التأكيد على الأهمية والشرعية المستمرة والدائمة لنظام الضمانات الذي تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره محور التزامات عدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار أو الاستخدام المحتمل للمواد النووية لأغراض غير سلمية فإن التحقق أمر ضروري. وينبغي التنويه بالوكالةالبرازيلية – الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، وهي عبارة عن آلية مبتكرة معنية بعمليات التفتيش المتبادل للمنشآت النووية في كلا البلدين.

وترى الأرجنتين أن من الضروري أن تمتثل الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات ذات الصلة دون تحفظ وبحسن نية، ما يعني تعاونا نشطا في توفير المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق ببرامجها النووية.

وبالنسبة للأرجنتين، فإن معاهدة عدم الانتشار ما تزال حجر الأساس الذي يقوم عليه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار

النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتعدُّ الركائز الثلاث للمعاهدة تجسيدا للإطار السياسي والقانوني الذي تقوم عليه الاستراتيجيات النووية لجميع الدول سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أم غير ذلك.

وفي الوقت نفسه، يحظى ذلك الإطار بمحتوى ومدلول هامين من السياق الدولي المحيط به، وهو اليوم حافل بالتحديات والأسئلة المتعلقة بكيفية المضي قدما بأهداف مشتركة بصفتنا المجتمع الدولي.

ويتسم المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ بمدول خاص إذ سيصادف مرور ٢٥ عاما على انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وكما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، تحظى الأرجنتين بالتأييد الإقليمي لرئاسة المؤتمر ولن تدخر أي جهد من أجل ضمان نجاحه.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشاطر الأرجنتين النداءات على الصعيد الدولي للمطالبة بإعادة تأكيد الالتزام السياسي واعتماد تدابير ملموسة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن التزام الأرجنتين بضرورة مواصلة العمل نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية حفزها على المشاركة في عملية المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧. تتشاطر الأرجنتين الروح التي تدعم المعاهدة ولهذا السبب صوتنا لصالح اعتماد النص.

ولكن الأرجنتين تعكف على تحليل الأثر المحتمل لذلك الصك، لا في مجال نزع السلاح فحسب، بل وفي المجالات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالنظام الحالي بشأن عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الذي تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه.

ويجب على المجتمع الدولي تناول نزع السلاح العام والكامل بطريقة بناءة تستند إلى توافق آراء واسع النطاق للتأكد من أنه يتم بطريقة يمكن التحقق منها دوليا وكذلك لضمان استحالة التراجع عنه. إن عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون الفرصة التالية لتعزيز هذا الجهد المشترك.

لقد استضافت الأرجنتين الاجتماع العام الخامس للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وشاركنا في هذه المبادرة وكذلك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، إذ أننا مقتنعون بأنه بغية المضي قدما نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية فمن الضروري مواصلة الحوار البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونرحب بالحوار الذي بدأ مؤخرا، في منتديات مختلفة، بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن، والانضمام من جديد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية والعودة إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدبير ملموس من شأنه إيجاد الثقة وجعل المضي قدما نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية أمرا ممكنا.

السيد غابريلسه (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالإضافة إلى البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل أستراليا نيابة عن مجموعة من البلدان وممثل الفلبين باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/73/PV.11)، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

احتلت الأسلحة النووية مرة أخرى موقع الصدارة في السياسة العالمية هذا العام. ونحن نعلم جميعا أن تلك مسألة تتسم بأهمية بالغة وطابع ملح. كانت هناك تطورات إيجابية وسلبية على السواء. في العام الماضي، لاح التهديد النووي في الأفق بشكل كبير في شبه الجزيرة الكورية. ومن الجيد أن نشير إلى أننا شهدنا تحسنا كبيرا في الحالة على هذه الجبهة. ومن ناحية أخرى، فقد شهدنا للأسف انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، التي نعتبرها حيوية بالنسبة للأمن الدولي.

ومن المنطلق نفسه، تأسف هولندا لنية الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وعلى الرغم من أنه من المرجح جدا أن روسيا في حالة انتهاك للمعاهدة منذ فترة، فإن المعاهدة تظل ذات أهمية كبيرة لكل من الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم ولنظام تحديد الأسلحة. ولذلك، فإننا نحض روسيا مرة أخرى على معالجة شواغلنا المتعلقة بالامتثال بطريقة موضوعية وشفافة ونأمل أن يتوصل طرفا تلك المعاهدة إلى حل عن طريق التفاوض.

وبالنسبة لنا، شأن آخرين كثيرين، فإن حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى الحد من تهديد الأسلحة النووية هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي توشك على دخول مرحلة حاسمة. يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة وفي نيسان/أبريل من العام القادم سوف نجتمع هنا في آخر اجتماعات اللجنة التحضيرية قبل مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستعمل هولندا كجزء من أعضاء مكتب الرؤساء لكي يتكلل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بالنجاح. ونؤيد تأييدا تاما زميلنا الماليزي كرئيس للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩.

بيد أننا جميعا وليس الرئيس وحده مسؤولون عن صياغة رؤية مشتركة للمعاهدة وتنفيذها. نحن بحاجة إلى البدء في التفكير بشكل استباقي لما نريده من نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مدى السنوات الخمس أو العشر بل والخمسين القادمة. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى القيادة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. فعلى سبيل المثال، ندعو إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية، التي نعتبرها خطوة أولى حاسمة في عملية نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود في مجال تحسين الاتصالات وتدريب الأفراد وتبادل المعلومات وزيادة الوقت المتاح لاتخاذ القرار بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر استخدام الأسلحة النووية.

كما تجدد هولندا دعوتها إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما أكد وزير خارجيتنا في الاجتماع الوزاري الأخير، فإن المعاهدة لم تفقد شيئا من أهميتها.

ونرى أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وقد شجعتنا المناقشة البناءة، وإن كانت متأخرة، في الهيئة الفرعية ٢ لمؤتمر نزع السلاح، التي تشرفت برئاستها. أوضحت المناقشة الموضوعية المتعمقة عددا من النقاط بدا من الممكن الاتفاق عليها بشكل عام. وعقب الاختتام الناجح لعملية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي يقربنا تقريره (A/73/159)، إلى جانب تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق (A/70/81)، خطوة من هدفنا المتمثل في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا بد من تسخير الزخم لمواصلة إحراز التقدم. واستئناف عملية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بداية طيبة، لأن إحراز أي تقدم يبدأ بالحوار. ونرحب بالتقدم الذي يجري إحرازه في مجال التحقق من نزع السلاح النووي من جانب فريق خبراء الأمم المتحدة فضلا عن الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

أخيرا وليس آخرا، فإننا نرحب بالدعوة التي وجهها زملاؤنا من الولايات المتحدة لبدء حوار بشأن تهيئة الظروف المفضية لنزع السلاح النووي. وأود أن أؤكد مجددا استعدادنا لهذا الحوار.

وفي الختام، قد يبدو أن عام ٢٠٢٠ ما زال بعيدا، لكنه ليس بعيدا. في عام ٢٠٢٠، يجب أن نستعرض ما قمنا به من عمل ونقرر ما سنفعله في المستقبل. علينا جميعا أن نطرح شيئا على طاولة المفاوضات وليس هناك سوى قدر ضئيل من الوقت الثمين لعمل ذلك.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

ما فتئت أجواء عدم الثقة وعدم الاستقرار السياسي التي استمرت في النظام الدولي الحالي لما يقرب من عقد من الزمن تؤثر سلبيا على السلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة هذا المشهد المعقد، فإن خطر احتمال استعمال الأسلحة النووية يزيد مع ما يستتبعه من آثار مدمرة – إبادة الجنس البشري. وهذا هو السبب في أن اعتماد تدابير لنزع السلاح وعدم الانتشار يزداد إلحاحا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للمساهمة التي قدمها الأمين العام في تقييم المسألة وعرض خطته لنزع السلاح. ونحن نقدر على وجه الخصوص دعوته إلى مناقشة جديدة لتعزيز قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

إن هدف إزالة الأسلحة النووية واجب سياسي وأخلاقي يتطلب التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لم يعد بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية تعريض البشرية لخطر وقوع مواجهة نووية ولا لخطر انقراض الجنس البشري. يشكل استخدام الأسلحة النووية جريمة ضد الإنسانية وانتهاك للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن لأي عقيدة أمنية ولا لأي بلد من البلدان أو أي تكتل عسكري تبرير عملية قتل جماعي للبشر أو تدمير كوكبنا. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض الحفاظ على المذاهب العسكرية من جانب القوى النووية التي تسعى إلى إضفاء الشرعية على حيازة واحتمال استخدام تلك المنظومات.

وبالمثل، نحض الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض ترساناتها من الرؤوس الحربية النووية ووضع نهاية لتحديث وتطوير نظم جديدة من هذا النوع، وفقا للالتزامات المبرمة بصفتها دولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة. ونكرر دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تصحيح أفعالها واتخاذ خطوات نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره هدفها الوحيد.

وعلاوة على ذلك، نأسف لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، الأمر الذي يتنافى مع أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فضلاً عن أنه ينافي روح الحوار والتعاون التي يجب أن تسود من أجل كفالة التعايش السلمي بين الأمم. ويمثل ذلك الاتفاق التاريخي إسهاماً ملحوظاً من الدبلوماسية المتعددة الأطراف في قضية عدم الانتشار ونزع السلاح. ونقدّر تصريحات الأطراف الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أعربت سلطاتها عن عزمها الثابت على الحفاظ على صحة وسلامة ذلك الصك، وفقاً للقانون الدولي.

ورحّبت فنزويلا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، بالنظر إلى أنها تدبير بالغ الأهمية للجنس البشري ومكمّلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية والمعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. فهي تعلن، للمرة الأولى، عدم قانونية هذه المنظومات وتعزز التزام الأغلبية الساحقة من البلدان بتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

لقد انضمت فنزويلا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس التزام واضح ولا يمكن إنكاره بتعزيز السلام والأمن الدوليين، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات ذات الصلة بهذا الموضوع. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان التي

لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على ذلك الصك، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الانضمام إلى هذا الجهد الجماعي من أجل قضية نزع السلاح والسلام.

وبعد أكثر من ٢٠ عاماً على اتخاذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، لم يُنفّذ هذا القرار بعد بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول المشاركة في تقديمه. وفي هذا الصدد، نؤيد مشروع القرار المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٩، والذي ستعرضه مجموعة الدول العربية على اللجنة الأولى في دورتها الحالية. وتؤمن فنزويلا بأن من شأن إنشاء هذه المنطقة الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، يكرّر بلدنا دعوته إلى إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي من أجل تحقيق عالم أكثر أمناً واستقراراً. ويجب علينا أن نعمل على تعزيز وتنفيذ الإجراءات الملموسة التي ستمكننا من تمهيد الطريق نحو تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة أستراليا لتعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.26.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أستراليا البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح والبيان الذي أدلى به بلدي في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة من البلدان (انظر A/C.1/73/PV.11).

لقد كان هذا العام عاماً حافلاً بالتطورات الإيجابية والسلبية على السواء فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وقد توصلت الولايات المتحدة وروسيا إلى الحدود الرئيسية لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، إلا أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وينبغي أن يكون تمديد هذه المعاهدة الهامة من الأهداف الحاسمة للدول والمجتمع الدولي على حد سواء. ويجب على كل من واشنطن وموسكو أن تمنعا الاختلافات الأخرى من صرفهما عن ذلك الهدف الرئيسي.

وعلى الرغم من وجود حوار واعد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه. ويستمر العمل المفيد العملي في العديد من الجبهات، بما في ذلك التحقق من نزع السلاح. إن البيئة الأمنية الدولية أكثر تعقيداً وغير ثابتة. ونزع السلاح أصعب من ذلك، إلا أنه أكثر ضرورة. فهذه الاتجاهات تعزز اقتناعنا بأن الصبر والنزعة العملية والتطبيق العملي – وهو نهج تدريجي – هو الوسيلة الواقعية والأكثر استدامة للمضي قدماً في نزع السلاح النووي. وتظلّ أستراليا ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هذا الهدف. ولن يكون سهلاً أو سريعاً.

وإذ ندرك دائماً البيئة الأمنية الدولية السائدة، فلا بد لنا من تناول بعض الأسئلة الحاسمة. فعلى سبيل المثال، كيف سيبدو الردع من دون الأسلحة النووية؟ وكيف يمكننا التأكد من أن النزاعات التقليدية الفتاكة لن تصبح أكثر احتمالاً؟ وما هي أدوات التحقق والإنفاذ التي من شأنها أن توفر لنا ما يكفي من الثقة بالتقيد بالالتزامات بتفكيك ترسانات الأسلحة النووية؟ يجب مناقشة هذه المسائل وبناء الثقة والتعاون فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين هذه الدول والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا تحدٍ حاسم.

وبعد مرور خمسين عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال المعاهدة تمكّن من الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. إنها تحدّ من انتشار الأسلحة النووية وتوفّر إطاراً لنزع السلاح النووي من خلال قبول جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات ملزمة

قانوناً لنزع السلاح. لقد قدمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نتائج في العديد من الجوانب الهامة وهي تواصل القيام بذلك. إنها تجعلنا أكثر أمناً وهي جزء بالغ الأهمية من النظام القائم على القواعد. وعلينا أن نواصل تعزيز تنفيذها.

وفي أقل من سنتين، ستجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في نيويورك بمناسبة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، بعد نصف قرن من بدء نفاذ المعاهدة. وسيكون ذلك فرصة ذهبية للتفكير بعمق في ماضي تنفيذها وكيف يمكننا تقديم أداء أفضل في المستقبل. تتطلع أستراليا قدماً، مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، إلى العمل نحو عام ٢٠٢٠ مع جميع الدول الأطراف بشأن زيادة تعزيز عملية استعراض المعاهدة وتحسين الشفافية ومعالجة عدد من المسائل الهامة الأخرى.

ويتطلب إحراز التقدّم عملاً دؤوباً صعباً بشأن التحقق من نزع السلاح، بما في ذلك من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي؛ ومعاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ وزيادة الشفافية وغيرها من تدابير الحد من المخاطر. إن مصالحنا المشتركة في تعزيز معاهدة عدم الانتشار وما تمثله المعاهدة تفوق كثيراً خلافاتنا. ويجب علينا تهيئة مساحة للحوار وتعزيز الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

إننا نرحب ترحيباً حاراً بالجهود الكبيرة هذا العام للحوار بشأن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونتطلع إلى أن تسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية وملموسة. ولا تزال الحكومة الأسترالية ملتزمة بنزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا لن يفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل أيضاً المجتمع الدولي.

وأنتقل إلى إيران، حيث من مصلحتنا الجماعية ألا تتمكن إيران من تطوير أسلحة نووية.

فتعزيز القاعدة التي تحظر التجارب النووية من خلال بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية لا يزال أولوية قصوى. ونشجع الدول على تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن المعاهدة (A/C.1/73/L.26)، الذي نقدّمه مع شريكينا: المكسيك ونيوزيلندا.

ونرحّب هذا العام بزيادة استخدام محافل نزع السلاح، مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لمناقشات موضوعية هامة. فعلى سبيل المثال، نشدد على إعطاء الأولوية في الوقت المناسب لتبادل الآراء بشأن الحد من المخاطر النووية، التي تم أيضاً تسليط الضوء عليها بوصفها إحدى الأولويات في خطة الأمين العام لنزع السلاح. ويسرّنا أن نرأس هيئة نزع السلاح لهذا العام، التي أرست الأساس للتوصل إلى نتائج بتوافق الآراء في عام ٢٠٢٠، وأن نشير إلى اعتماد مؤتمر نزع السلاح بعض التقارير الفرعية بتوافق الآراء.

إننا نناصر المشاركة الكاملة لكل من النساء والرجال في محافل الأمن الدولي. وفي البيئة الحالية، بات من الأهمية أكثر من أي وقت مضى بناء الثقة والاحترام، فضلاً عن الاستماع إلى أصوات متنوعة واستيعابها. ولا يمكن لذلك إلا أن يؤدي إلى نتائج أفضل.

السيد تشوي وون سوك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعيد جمهورية كوريا التأكيد على التزامها الثابت بتحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإذ نضع في اعتبارنا القوة المدمرة لِلأسلحة النووية، يجب علينا بذل كل جهد ممكن للنهوض بنزع السلاح النووي، بما في ذلك عن طريق الحوار السلمي وبناء الثقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بجميع الأعمال ذات الصلة المنجزة والتقدم المحرز في مختلف الآليات المتعددة الأطراف هذا العام.

ومن بين النهج المتنافسة لنزع السلاح النووي، يرى وفد بلدي أن النهج التدريجي هو النهج الذي يعكس الواقع السياسي. وفي ذلك الصدد، تشدد جمهورية كوريا على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي وركيزة أساسية في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وأود أن أشير إلى أنه، بالنظر إلى الكيفية التي تعزز بها الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعضها البعض، يجب أن نعزز مصداقية وسلامة النظام عن طريق تنفيذ المعاهدة برمتها، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ للنهوض بتنفيذ المادة السادسة المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وأود أن أبرز الجهود الجارية فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحقق من نزع السلاح النووي. تؤيد حكومة بلدي البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفي ذلك الصدد، شاركت بنشاط في عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب باعتماد تقرير الفريق وتقديمه إلى الجمعية العامة.

وقد بذلت الهيئة الفرعية ٢ التابعة لمؤتمر نزع السلاح أيضا جهودا حقيقية من خلال إجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة الهامة. ويأمل وفد بلدي مخلصا أن تترجم هذه الجهود إلى نتائج ملموسة بقدر أكبر في المستقبل غير البعيد.

أما بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد تأخر بدأ نفاذها كثيرا، وتحث حكومة بلدي جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة في الأجل القريب. وفي الوقت نفسه، فإن التحقق من نزع السلاح النووي هو أحد المجالات الرئيسية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة. وفي ذلك الصدد، استضافت جمهورية كوريا اجتماع عمل للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي في سول في تموز/يوليه. ونرحب أيضا بانطلاق أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي ونتطلع إلى إسهاماته الهامة.

عندما اجتمعت اللجنة العام الماضي كان هناك تصعيد للتوتر في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، منذ انعقاد دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغتشانغ في أوائل هذا العام، شهد المجتمع الدولي سلسلة من التطورات الإيجابية نحو الحل السلمي للقضية النووية لكوريا الشمالية.

عُقدت ثلاثة مؤتمرات قمة بين الكوريتين وأول قمة تاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أقل من ستة أشهر ومن المتوقع أن تعقد مؤتمرات قمة أخرى في الأشهر المقبلة. يحتل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية مكانة بارزة في جدول أعمال تلك القمم وقد أكدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكررت تأكيد التزامها باستكمال نزع السلاح النووي.

وكان هذا الالتزام مصحوبًا بمجموعة إجراءات تتخذ للمرة الأولى لم تكن متصورة قبل عام واحد فقط. فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن وقف التجارب النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية العابرة للقارات وتفكيك موقع بونغي – ري لإجراء التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتفكيك موقع تجارب محركات الصواريخ ومنصة الإطلاق في دونغتشانغ – ري تحت إشراف خبراء من البلدان المعنية. كما أعربت عن استعدادها لاتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك التفكيك الدائم للمنشآت النووية في يونغبيون، فيما تتخذ الولايات المتحدة تدابير مناظرة.

والآمال كبيرة في تحقيق نتائج ملموسة بقدر أكبر في الأشهر المقبلة، وكما قال رئيس بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي:

”بصرف النظر عن التحديات التي تنتظرنا، فإن قادة الجنوب والشمال والولايات المتحدة سيتحركون خطوة بخطوة صوب السلام القائم على الثقة المتبادلة.“ (A/73/PV.8، الصفحة ٤٠)

سيكون لنزع السلاح النووي وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية تأثير بعيد المدى على جهود نزع السلاح النووي العالمية. وستواصل جمهورية كوريا تعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي بينما نمضي على هذا المسار الجديد، وأود أن أطلب الدعم الكامل من أعضاء اللجنة الأولى في ذلك الصدد.

السيدة رزافيتريمو (مدغشقر) (*تكلمت بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وجميع أعضاء المكتب. وأؤكد لكم دعم بلدي، لا سيما من خلال المشاركة النشطة لبعثتنا الدائمة في أعمال هذه اللجنة الهامة جدا.

تؤيد مدغشقر تأييدا تاما البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.11).

وأنا أتكلم بصفتي الوطنية اليوم لأذكر أعضاء اللجنة الأولى ببعض النقاط.

تطمح مدغشقر إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين، بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمع الأمم المتحدة ودولة غير حائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية. في عام ٢٠١٧، وقعت مدغشقر على معاهدة حظر الأسلحة النووية للمشاركة في عملية المجتمع الدولي لكفالة وترك عالم آمن ومأمون للأجيال المقبلة. ويتمثل التحدي الآن في الحفاظ على الزخم الذي بدأ في عام ٢٠١٧ وتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للمعاهدة.

لدى مدغشقر، من جانبها، معهد وطني للعلوم والتكنولوجيا النووية يعمل من أجل رفاه السكان. وتشمل أنشطته مجالات التخطيط للطاقة والصحة والزراعة والاقتصاد. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تنضم مدغشقر كدولة نامية إلى الدعوة التي يتم تجديدها من عام إلى آخر بشأن الحاجة الماسة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا.

لكن البلد يشارك في القرارات العالمية المتعلقة بنزع السلاح النووي ويظل نشطاً في الساحات المتعددة الأطراف. ونرحب بزيارة مدير شعبة أفريقيا لإدارة التعاون الفني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مدغشقر في عام ٢٠١٧ والتي جاءت كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للوكالة، مما مهد الطريق لمزيد من التعاون بعد ٤٢ عامًا من التعاون مع مدغشقر.

لقد بين لنا التاريخ الآثار المدمرة قصيرة وطويلة الأجل لاستخدام الأسلحة النووية على البشرية ومستقبلها، وكانت مدغشقر، منذ سبعينيات القرن الماضي، مناصرا قويا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في منطقة المحيط الهندي، كما قد يتذكر بعض أبناء جيلي الحاضرين اليوم. وبعد مرور أربعين عامًا، لا تزال هناك مخاوف فيما يتعلق بحدوث جمود أو حتى تراجع عن تنفيذ النصوص الدولية المتعلقة بالمجال النووي. وبالاعتماد على الشفافية المطلوبة بشأن هذه المسألة، تحث مدغشقر الدول المعنية على اعتماد المزيد من التدابير التي من شأنها أن تخلص العالم من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية وإنتاجها.

إننا ندعو جميع البلدان إلى إظهار إرادة حقيقية لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونشجع جميع الجهات الفاعلة التي لا يزال بإمكانها أن تتخذ قرارا بشأن أمر تصعب

السيطرة عليه، على عرقلة المبادأة المحتملة باستخدام أو تحديث الأسلحة النووية. كما تدعو مدغشقر إلى تقييد أو حتى إلغاء التمويل المتعلق بالأسلحة النووية من أجل بلوغ القيمة الجوهرية لمعاهدة عام ٢٠١٧ وتحقيق رؤيتها.

إن مدغشقر بدعمها لجميع المبادرات، وسعيها من أجل توفير الموارد والآليات لتعزيز الأمن الدولي، وبترحيبها دائما بالأفكار الرامية إلى وضع منظورات إيجابية في مجال الطاقة النووية في العالم، تعتزم أن تظل على ثقتها وتفاؤلها بشأن زخم المجتمع الدولي تجاه توسيع أفق الأمن المشترك في العالم.

السيد فينانين (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان المشترك الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم ٢٨ بلدا (انظر A/C.1/73/PV.11) وأود أن أدلي بالملاحظات

التالية بصفتي الوطنية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل نجاحا باهرا. وهي بمثابة حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين. لقد حالت دون انتشار الأسلحة النووية في العالم. وقد التزمت الغالبية العظمى من البلدان بعدم حيازة الأسلحة النووية أو الحصول عليها. وفي الوقت نفسه، أتاحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إمكانية استفادة الملايين من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، وأرست الأساس فعلا لنزع السلاح النووي، مما يمهد السبيل لنا في نهاية المطاف لتحقيق هدفنا المشترك – وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتستحق الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة في عام ٢٠٢٠ أن تكون احتفالا بقصة ذلك النجاح. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل التحديات التي نواجهها. فالنظام القائم على القواعد يواجه تحديا، والمعاهدات لا تُحترم، والعلاقات بين القوى الكبرى إزدادت سوءا، وتباطأت خطى نزع السلاح النووي بشكل يدعو للأسف. وتنص المادة السادسة من معاهدة عدم الإنتشار على إطار دائم ومعترف به عالميا في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. إن نزع السلاح النووي يتطلب خطوات عملية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لم تكن كذلك. وعلى وجه الخصوص، يتحمل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مسؤولية فريدة بوصفهما الحائزين لأكبر الترسانات النووية.

لقد كانت معاهدة اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى حدثا تاريخيا أدى إلى إلغاء فئة من الأسلحة برمتها في أوروبا. وهي تشكل جزءا هاما من الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة وتؤدي دورا هاما في كفالة الأمن الأوروبي. وما برح القلق يساورنا إزاء انتهاك الاتحاد الروسي الذي يتخذ شكلا مقنعا لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ونشعر بخيبة الأمل لأن الأطراف لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى حل لادعاءات عدم الامتثال، ونأسف لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من المعاهدة.

ونشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على تجنب سباق التسلح النووي، ومواصلة الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي، بهدف تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START) الجديدة، وتحقيق المزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين.

ونحن ندرك أن نزع السلاح النووي عملية تدريجية، وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الإجراءات التي نعتقد أنها يمكن أن تحقق تقدما ملموسا.

أولا، ينبغي لنا زيادة الشفافية بشأن الأسلحة النووية. وهناك العديد من السبل للقيام بذلك، واسمحوا لي أن أسلط الضوء على مجرد واحد منها – وهو تقديم التقارير الوطنية في

عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويمكن أن تتمثل إحدى الخطوات العملية في الاقتراح المقدم من فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي بعقد جلسة أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناءها إيضاحات بشأن تقاريرها الوطنية، وتعقب ذلك مناقشة تفاعلية مع الدول الأطراف الأخرى.

ثانيا، ينبغي لنا أن نسعى من أجل ترتيبات ضمانات الأمن السلبية، والقيام بإبرامها. وفي رأينا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي لها حق مشروع في الحصول على ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي حين أننا نسلم بقيمة الإعلانات الانفرادية، نرى أن الوقت قد حان للمضي قدما وتحويلها إلى ترتيبات متعددة الأطراف. فهذا من شأنه أن يحدث فرقا كبيرا في زيادة الثقة والطمأنينة داخل المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثالثا، ينبغي أن نتناول مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا. ونفهم أن تلك الأسلحة لا تُنشر بشكل تشغيلي يوميا، لأن الأسلحة النووية الفعلية يُحتفظ بها بشكل منفصل عن وسائل إيصالها. وقد يكون من المنطقي تدوين الممارسات الحالية في ترتيب مشترك. ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في إصدار إعلانات إنفرادية تثبت الحالة الراهنة، تليها ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها في الوقت المناسب.

ويمكن أن تغدو الخطوات المحددة المتعلقة بتحقيق الشفافية، والضمانات الأمنية السلبية، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية منجزات مستهدفه في مجال نزع السلاح النووي في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

السيد أحمد (السودان) أرجو أن أتقدم لكم بالشكر على إتاحة هذه الفرصة، ويؤيد السودان البيانات التي أدلى بها كل من ممثلي إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومصر باسم جامعة الدول العربية، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، (انظر A/C.1/73/PV.11).

ويؤكد وفد بلادي موقفه الثابت من ضرورة نزع السلاح النووي لأن ذلك يشكل الضمان الوحيد للحيلولة دون استخدامها، والآلية المطلقة لترسيخ السلم والأمن والإستقرار في العالم، وبالتالي ترى بلادي أن العمل خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف يشكل فرصة مواتية للتشديد على الإلتزام باتفاقية عدم الإنتشار، كما يمثل أداة إضافية لترسيخ مفهوم تجريم الأسلحة النووية وصولا لعالم خال من هذه الأسلحة الفتاكة.

ويود السودان أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامه بالسلام. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة دون تأخير. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على مخزوناتها النووية بغية تفادي عواقبها الوخيمة المحتملة على البشرية.

ونجدد تأييدنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ساعدنا في صياغتها والتصويت لصالحها. ونتطلع إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في المستقبل القريب. فهي توفر أساسا متينا لحظر استخدام الأسلحة النووية مما يمكننا من تفادي العواقب الإنسانية الكارثية التي ينطوي عليها استعمال تلك الأسلحة. ويدعو وفد بلادي جميع الدول الأعضاء، دون استثناء، إلى الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن السودان ما برح شريكا فاعلا في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. وقد كان من بين أول البلدان التي انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة. إن هدفنا النهائي هو القضاء التام على هذه الأسلحة ومنع استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تنفيذ معاهدة حظر استخدام وحيازة وتخزين هذه الأسلحة أو تصديرها، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومبادرة حركة عدم الانحياز، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق

السلام والأمن الدوليين عن طريق المذاهب الأمنية القائمة على الردع النووي.

ويؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل للقرار الذي اعتُمد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة باعتمادها سنويا لقرار في هذا الصدد. وندعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الصادق وقلقنا العميق إزاء العقبات القائمة في طريق التوصل إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وعدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الأساسية، مما يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن ليس لبلدان المنطقة فحسب، بل للعالم بأسره.

يؤكد وفد بلدي تأييده الكامل لمشروع المقرر (A/C.1/73/L.22/Rev.1) الذي قدمته مجموعة الدول العربية، والذي يطلب إلى الأمين العام أن يدعو بلدان المنطقة إلى عقد مؤتمر للتفاوض بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

في الختام، يؤكد وفد بلدي الحق الكامل وغير المشروط لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

السيد محمد باند (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لجهود الرئيس وقيادته المقتدرة، ونؤكد له وللمكتب تعاوننا ودعمنا المستمرين.

يؤيد وفد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلي إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.11).

لا يزال استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا وجوديا للبشرية. إن تكلفة صيانة هذه الأسلحة وتحديثها باهظة ولا يمكن تبريرها إذا ما قورنت بالموارد التي تخصصها الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تعزز نمو المجتمعات وتنميتها سلميا.

يعرب بلدي عن قلقه إزاء بطء وتيرة التقدم الذي تحرزه الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو الإزالة التامة لترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار يتوقف على الامتثال الصارم لركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

بما أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، قد بدأت مع عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار الذي انعقد في عام ٢٠١٧ والاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الثانية في عام ٢٠١٨، يدعو وفد بلدي جميع الدول إلى العمل من أجل تحقيق الأهداف، والغايات، والنتائج المتفق عليها سابقا لمؤتمرات الاستعراض.

يكرر وفد بلدي العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم إما عن الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية و/أو عن طريق تفجير غير مقصود لها. وفي ضوء هذه الإمكانية، تحض نيجيريا جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليبرز مرة أخرى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٦٦ (A/51/218، المرفق)، التي تؤكد أن

التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

لا تزال الأسلحة النووية العامل النهائي للدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح ضمن الطائفة الواسعة للأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ولهذا الغرض، يود وفد بلدي أن يذكر اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية، التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ما برح وفد بلدي يفخر بمشاركته النشطة في العمليات المؤدية إلى اعتماد المعاهدة، حيث كان من أوائل البلدان التي وقعت عليها. وقد استرشد التزامنا بموقف نيجيريا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تدعو نيجيريا جميع الدول إلى النظر في المكاسب الإجمالية لتلك المعاهدة الإبداعية والعمل بقوة لضمان دخولها حيز النفاذ.

اعترفنا في أفريقيا منذ وقت طويل بالتهديد الوجودي الذي تشكله التجارب النووية على وجود البشرية. ولهذا الغرض، اعتمدت البلدان الأفريقية معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ونبذت حيازة الأسلحة النووية للأغراض العسكرية، وأعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية لتكون بمثابة درع للأراضي الأفريقية عن طريق التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة، وحظر اختبار هذه الأسلحة في كامل حيز القارة الأفريقية.

ترحب نيجيريا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما فيما يتعلق بدورها في رصد وتفتيش المرافق النووية. ونحث الدول على كفالة التقيد بضمانات ومعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال لها في جميع الأوقات. ويجب على الدول أن تكون على قدم المساواة في الارتقاء إلى مسؤولياتها المتعلقة بالامتثال للتدابير الأخرى، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الآليات التي تسعى إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن التزام أعضاء مؤتمر نزع السلاح التزاما كاملا به.

إن الفوائد العديدة لنزع السلاح النووي ليست موضع شك على الإطلاق. وهي تتراوح بين الاستثمار في العديد من المشاريع الإنمائية وضمان بقاء الجنس البشري. وهكذا، يجب على الدول الأعضاء أن تثبت بشكل ملموس صدق غايتها والتزامها بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومع أنه لا توجد حلول سهلة، وإننا نواجه أخطر تهديد لبقائنا نحن بني البشر، يجب أن نظل ثابتين وملتزمين بعالم يسوده الأمان والأمن، أي عالم خالٍ من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية.

السيد ماويوا (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.11).

إن وفد بلدي إذ يتبع نهجا كليا فعَّالا وجماعيا لمنع وإزالة التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، يدين إدانة قاطعة بطء وتيرة نزع السلاح النووي الشامل على الرغم من مختلف المبادرات التي اقترحتها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول. ونلاحظ أنه منذ عام ١٩٦٨، عندما أُبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، لم يحرز سوى تقدم ضئيل جدا أو تقدم طفيف في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح الشامل.

يعترف وفد بلدي بأنه يوجد أكثر من ١٩٠ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ولكنه يشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة توجهها نحو نزع السلاح النووي خطوة فخطوة. فمنذ مؤتمر استعراض وتمديد

معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، والعالم يشهد مؤتمرات استعراضية كل خمس سنوات، بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية المؤقتة. وقد أسفرت تلك المؤتمرات والاجتماعات عن عدة تقارير عن معاهدة عدم الانتشار، ومع ذلك لم يتحقق سوى تقدم ضئيل.

نذكر هنا انهيار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١٥ بسبب خلافات حول المقترحات المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٦ بعد فشل مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

يلاحظ وفد بلدي أيضا مع القلق أن حظر تجارب الأسلحة النووية كان هدفا رئيسيا للأمم المتحدة منذ خمسينات القرن الماضي. وعلى الرغم من توقيع ١٨٣ بلدا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال العالم يتطلع إلى قيام بقية الدول بفعل الشيء الصواب وذلك بتوقيعها وتصديقها على المعاهدة، مما سيعطي قطعا زخما للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

يتشاطر وفد بلدي قلقه العميق إزاء التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشر والبيئة لأن استخدام هذه الأسلحة، سواء أكان متعمدا أم عرضيا، ستكون له عواقب إنسانية كارثية بسبب التدمير الذي تحدثه التفجيرات النووية والتلوث الإشعاعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاني العديد من الناجين من آثار لاحقة، بما في ذلك اضطراب المناخ وتدمير الزراعة.

إن زامبيا، وهي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان أن تؤدي معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعتمدة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى النتيجة المرجوة، أي القضاء على الأسلحة النووية من على وجه البسيطة. وفي هذا الصدد، لن تشجع زامبيا وتشارك إلا في الاستخدام الآمن والسلمي للتكنولوجيات النووية لأغراض التنمية، على النحو الذي أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد ميديروس ليوبولدينو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا (انظر A/C.1/73/PV.11) باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

وخلال العام الماضي، شهدنا بتوجس تكثيف استراتيجية حافة الهاوية والسلوك المتقلب من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما تابعنا بقلق بالغ الجمود المطوّل في مبادراتها لنزع السلاح وإجراء الحوار. ويبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية خففت من تمسكها بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وطالب بعضها بتحقق بعض الشروط كي يجري محادثات نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يتم عكس هذه الاتجاهات. والبرازيل مستعدة لتأييد محادثات نزع السلاح المستأنفة في أشكال وأُطر متعددة، ما دامت تتمشى مع التزاماتنا المشتركة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

وعلمنا أيضا، مع التوجس، بالبرامج المقلقة لتحديث الأسلحة النووية التي أعلنت أو بدأت مؤخرا، بما في ذلك الأنواع الجديدة من الترسانات لاستخدامها في عدد أكبر من الميادين، والتي أسفرت عن نتائج متنوعة قد تقلل من عتبة اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن الإحساس بالأمن الذي تمنحه حيازة الأسلحة النووية هو إحساس وهميٌ. فالتاريخ يبيّن أن القرارات التي اتخذتها بلدان عديدة بتفكيك مخزوناتها من الأسلحة النووية القائمة أو إنهاء برامج تطوير أسلحتها النووية، تعزز الأمن والاستقرار في مناطقها. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية كثيرا ما تجد أنفسها عالقة في تفاعلات خطرة

وغير مستقرة مع بعضها البعض، وتتسم بالتوترات وعدم الثقة وخطر الحسابات الخاطئة والحوادث الكارثية. وينبغي ألا ينتظر اتخاذ قرار نزع السلاح شروطا أمنية مثلى قد لا تتحقق. يجب أن يكون نزع السلاح النووي جزءا لا يتجزأ من أي جهود للحد من التوترات، وبناء السلام الدائم والمستقر على جميع المستويات.

إن العواقب المدمرة والعشوائية والطويلة الأجل للأسلحة النووية تجعل هذه الأسلحة تتعارض، بحكم طابعها، مع القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإنها أسلحة الدمار الشامل الوحيدة غير المحظورة صراحة. وبعد انتظار طويل، تم سد هذه الثغرة، في تموز/يوليه ٢٠١٧ باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من القانون الدولي ونظام نزع السلاح القائم على القواعد، وقد أُبرمت لتبقى. وهيكلها مصمم لدعم وتعزيز الالتزامات الواردة في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتمشى وتتكامل مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تلزم جميع الدول الأطراف بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي.

أما على مستوى أكثر تقنية، فتضع معاهدة حظر الأسلحة النووية أعلى المعايير الملزمة قانونا للتحقق من عدم الانتشار النووي. ولئن كانت الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتماد اتفاقات الضمانات الشاملة لا تنطبق إلا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف فيها، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تلزم جميع الدول الأطراف فيها دون تمييز، بالإبقاء، على الأقل، على ما لديها من التزامات قائمة متعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت بدء نفاذ المعاهدة – دون المساس بأي صكوك ضمانات إضافية قد تعتمدها في المستقبل، حيث ستكون الدول الأطراف أيضا ملزمة بالمحافظة عليها.

ونعيد تأكيد الدور الحاسم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ويتعين على جميع الأطراف أن تشارك بصورة بناءة للتوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة الاستعراض الحالية. ومن شأن تكرار ما حدث عام ٢٠١٥ أن يزيد من تقويض أهمية ومصداقية المعاهدة التي نرى جميعا أنها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب استخدام دورة الاستعراض الحالية لزيادة الالتزام بخريطة الطريق الملموسة لنزع السلاح النووي وفعاليتها.

وتكرر البرازيل تأكيد خيبة أملها إزاء الإخفاق حتى الآن في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ولا يمكن ترك تلك المسألة مُهملة.

وتؤكد البرازيل مجددا أن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية سيوفر الضمان الوحيد الملزم قانونا بعدم تكرار التجارب النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعوتنا إلى جميع الدول، وبخاصة الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢ للمعاهدة، لإظهار التزامها بالنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بالتوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

وتعرب البرازيل عن سعادتها بالنتائج التي حققها فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أن يُستخدم تقريره بتوافق الآراء كأساس سليم لإجراء مزيد من المناقشات في مؤتمر نزع السلاح بغية بدء المفاوضات بشأن الخطوة الهامة صوب القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيدة بالاسيوس بالاسيوس (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب

عن الاتحاد الأوروبي وممثل أستراليا باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/73/PV.11).

ويشهد نظام عدم الانتشار النووي حالة من التوتر وعدم اليقين لكنها ليست حالة لم يسبق لها مثيل. فقد سبق أن شهدنا دورات معقدة للغاية في الماضي. ويتم اختبار استقرار النظام في مثل هذه الأوقات لأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بسلوك جميع أعضاء المجتمع الدولي والتزامهم بإجراء الحوار وقدرتهم على ذلك، واستعدادهم لمواجهة التحدي العالمي من المنظور الملائم الوحيد وهو توافق الآراء.

ونشجع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي قبل انتهاء مدتها في ٢٠٢١. ونلاحظ مع بالغ القلق تدهور نظام تحديد الأسلحة في المنطقة الأوروبية – الأطلسية – إذ إنه هيكل كامل من الصكوك التعاهدية، عزز لعقود السلام والاستقرار في القارة الأوروبية. وفي هذه الأوقات الحرجة، نرى أنه يجب علينا أن نستمر في اعتبار القانون الدولي الوسيلة المثلى لتسوية المنازعات، وتنظيم سلوك الدول كي يتسنى التنبؤ به وإدانة المنتهكين المحتملين ومعاقبتهم.

ونحن بحاجة إلى إجراء حوار بشأن الأمن الاستراتيجي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية يتيح المجال لإقامة علاقات مستقرة يمكن التنبؤ بها، وتعزيز قنوات الاتصال، وتنظيم الزيارات المتبادلة وتبادل المعلومات وزيادة الشفافية والثقة، وهي الأهداف التي سييسرها نظامٌ تحقق صارم وموثوق. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتوفر أيضا تدابير الحد من المخاطر النووية إمكانيات لإحراز التقدم. وتدعونا خطة العمل التي اعتُمدت خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إلى مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية والحد من دورها في المذاهب العسكرية والأمنية.

إن معاهدة عدم الانتشار هي المرجعية الرئيسية الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وقد حققت مكاسب أكيدة في احتواء تهديدات الانتشار الرأسي والأفقي. ومن الضروري المحافظة على ذلك الصك وتعزيزه. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر لنا الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠، معايير ملموسة للتنفيذ. وتدعونا ديباجة معاهدة عدم الانتشار نفسها إلى النظر في العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. وينبغي للوعي بالآثار المدمرة للأسلحة النووية أن ينبهنا لضرورة القضاء عليها.

وينبغي لنا ألا ننسى أن تحقيق عالم بلا أسلحة نووية هو الهدف النهائي والمميز للمعاهدة. ولا يمكننا اعتبار المادة السادسة المتعلقة بتدابير نزع السلاح مادة ملائمة فحسب، أو ببساطة هدفا منشودا، وإنما هي التزام قانوني دولي يجب أن يفي به الجميع بحسن نية وبصورة عاجلة. غير أن المضي قدما في تحقيق ذلك الهدف بطريقة عملية وفعالة لا يمكن أن يشمل الحلول التي تتجاهل البعد الأمني والاستقرار الاستراتيجي. ولن يؤدي حظر الأسلحة النووية بالضرورة إلى إزالتها، وإن كانت إزالتها هدفا يجب علينا تحقيقه بالتدابير الطموحة التي تتسم أيضا بالواقعية وقابلية التحقيق.

إن إجراء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة هو أولوية. ونرى أنه ينبغي للمعاهدة أن تشمل أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الضروري معالجة هذه الخطوة المنطقية التي لا يمكن تأجيلها، مع إبداء المرونة اللازمة، مع العلم بأن بدء المفاوضات لا يمكنه – بل لا ينبغي له – أبدا أن يشكل حكما مسبقا على نتائجها النهائية.

وأحد الأهداف الأساسية الأخرى هو التعجيل بدخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيشكل تعزيز تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لها وسيلة للنهوض بالنظام العالمي لعدم الانتشار.

ونحيط علما بالالتزامات التي أعلنتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتعليق تجاربها للقذائف النووية والتسيارية وإغلاق المرافق التي تجري فيها تجاربها. وعملية المحادثات المفتوحة تدعو إلى التفاؤل. ونأمل أن تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على نظام الجزاءات الحالي لمجلس الأمن ريثما يحدث ذلك.

إن الاتفاق النووي الذي تم التفاوض بشأنه مع إيران وأيده قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٨) أداة مهمة للغاية لتعزيز جهود عدم الانتشار. ويجب أن يستمر جميع الأطراف في التنفيذ الصارم له، بما في ذلك تعاون إيران بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل ميانمار لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.28

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.11).

دعت العديد من الوفود، بما في ذلك وفد ميانمار، خلال المناقشة العامة إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونزع السلاح النووي أمر مطلوب بشكلٍ عاجل ولا لبس فيه للعالم بأسره لأن انتشار الأسلحة النووية وحيازتها يشكلان تهديدًا مريعا لوجود البشرية في حد ذاته ولبقاء الحضارة. وقد سلطت رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين الضوء، في خطابها أمام اللجنة الأولى أثناء المناقشة العامة، على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ (القرار دإ-١٠/٢) (انظر A/C.1/73/PV.2) مشيرة إلى أن ثمة مصلحة حيوية لجميع شعوب العالم في نجاح مفاوضات نزع السلاح، وبالتالي فإن على جميع الدول واجب الإسهام في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح.

ولذلك، يرحب وفد ميانمار بجميع المبادرات التي اتخذتها الوفود من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتشمل هذه المبادرات عدة أشياء من بينها تقديم مشاريع قرارات وإبرام معاهدة والاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وتنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي.

وما فتئت ميانمار تدعو إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية على مدار العقدين الماضيين في اللجنة. ويهدف مشروع القرار السنوي بشأن نزع السلاح النووي الذي اقترحه وفد بلدنا ويحظى بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تحقيق السلام والأمن للأجيال الحالية والمقبلة.

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار حتى الآن، وهم إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، البرازيل، بليز، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، زمبابوي، ساموا، السلفادور، سنغافورة، سوازيلند، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، كوبا، ملاوي، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، هندوراس، أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.28، المعنون ”نزع السلاح النووي“. ويدعو مشروع القرار المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية ملموسة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولذلك، يؤكد مشروع القرار أهمية تعهد جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تعهدا قطعيا باتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي.

ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر زاوية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولذلك، يشدد مشروع القرار أيضا على أن الخطوات العملية الـ ١٣ المذكورة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ هي خطوات محورية ويؤكد أيضا أن خطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي تشكل حافزا لتكثيف العمل الهادف إلى بدء المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك يدعو مشروع القرار إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإعطائها طابعا عالميا والتقيد بها تقيدا صارما باعتبارها إسهاما في نزع السلاح النووي.

وأعتقد أن هذه وغيرها من الخطوات الواردة في مشروع القرار خطوات عملية وممكنة لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويجب علينا جميعًا تجديد إرادتنا السياسية لنزع السلاح النووي. ويود وفد بلدي الإعراب عن خالص شكره للدول الأعضاء لدعمها القيم للغاية للقرار المتعلق بهذا الموضوع في السنوات السابقة ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها المستمر لمشروع القرار الذي قدمته للتو، من خلال مشاركتها في تقديمه ودعمه انطلاقا من روح جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية ومكاناً أكثر أماناً لأجيالنا المقبلة.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشهد البيئة الأمنية الاستراتيجية الدولية في الوقت الحاضر تغيرات عميقة ومعقدة. ومع تزايد الشكوك وعدم الاستقرار، وصلت العملية الدولية لتحديد الأسلحة النووية إلى مفترق طرق حاسم. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والحفاظ على التوازن الاستراتيجي والأمن غير المنقوص للجميع وبذل كل جهد ممكن لتعزيز نزع السلاح النووي والنهوض بالسلام والأمن الدوليين.

أولاً يتعين علينا أن نطبق بنشاط مفهوما جديدا للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وينبغي لنا أن نحترم تماما الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع البلدان وأن نستوعبها وأن نسعى جاهدين لإيجاد بيئة أمنية دولية سلمية ومستقرة من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للانتشار النووي ولتوفير الأمن المشترك للجميع.

ثانيا ينبغي لنا أن نحافظ بحزم على سلطة النظم الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح مثل عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر نزع السلاح. ورغم أن هذه النظم ليست مثالية فإنها تمثل أكبر قاسم مشترك مقبول للجميع حيث أنها تستند إلى قواعد وتوازن بين الحقوق والالتزامات وتتبع مبدأ المشاركة المتساوية لجميع البلدان. ولذلك وفيما يتعلق بهذه الأنظمة ينبغي أن تتجنب البلدان السعي إلى انتقاء ما يلائم مصلحتها والتخلي عما لا يلائمها.

ثالثا تتحمل البلدان التي تمتلك أكبر ترسانات نووية مسؤولية خاصة ومستمرة عن نزع السلاح النووي. وينبغي أن تمتثل بصدق للمعاهدات المبرمة بالفعل بشأن تخفيض الأسلحة النووية وأن تخفض بدرجة كبيرة الترسانات النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

إن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى هي معاهدة مهمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، أبرمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة. وعلى هذا النحو، أدت المعاهدة دوراً حاسماً في تخفيف التوترات الدولية ودفع عملية نزع السلاح النووي قدما والحفاظ على التوازن

والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. وتظل المعاهدة مهمة في عالم اليوم. ونأمل أن تحافظ البلدان المعنية على هذا الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس من خلال الدخول في حوار ومشاورات لمعالجة المسائل ذات الصلة بشكل صحيح.

رابعا، يتعين احترام إرادة وحقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التحرر من تهديد الحرب النووية. وقد تؤدي سياسات وتدابير من قبيل الضربات الوقائية وتطوير رؤوس حربية منخفضة القوة التدميرية، من خلال خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، إلى زيادة خطر استخدامها وخطر نشوب حرب نووية. ولذلك، يجب التخلي عن هذه السياسات والتدابير في أقرب وقت ممكن.

ما فتئت الصين تؤيد الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية. ونتبع دائمًا استراتيجية نووية تقوم على الدفاع عن النفس وسياسات نووية ثابتة. وتلتزم الصين بسياسة عدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي وتمتنع عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في محاولة للحفاظ على القوة النووية عند الحد الأدنى الذي يتطلبه ضمان الأمن القومي.

وظلت الصين دائما تدعم بنشاط الجهود الدولية لنزع السلاح النووي بالوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة بحسن نية من خلال اتخاذ خطوات عملية لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. وقد أولت الصين أهمية كبيرة لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشاركت فيها بنشاط. وظللنا نفي وفاء صارما بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وننفد بشدة نتائج استعراضها ونحن ملتزمون بالحفاظ على سلطتها وعالميتها وفعاليتها وتعزيزها.

والصين هي منسق عمليات تعاون الأعضاء الخمسة وسترتب بنشاط الأنشطة للسعي إلى تحقيق تقدم إيجابي بشأن إحراز تقدم في استعراض المعاهدة. وظلت الصين على الدوام تدعم أهداف وأغراض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وما زالت تتقيد تقيدا صارما بتعهدها بوقف التجارب النووية. إننا ملتزمون بالتعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. وقد تم، منذ العام الماضي، تصديق دفعة من محطات نظام الرصد الدولي في الصين، الأمر الذي يُبرز التزامنا الراسخ بالمعاهدة.

وكنا دائما استباقيين تجاه معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الوحيد والأكثر ملاءمة للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. وتؤيد الصين بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن وولاية شانون. وقد شاركت الصين بنشاط في مناقشات فريق الأمم المتحدة التحضيري رفيع المستوى وفي الهيئة الفرعية ذات الصلة التابعة لمؤتمر نزع السلاح وقد أسهمت إيجابيا في نتائج الآليات ذات الصلة.

ونولي أهمية كبيرة للتحقق من نزع السلاح النووي. ونؤمن بأن تدابير التحقق الكافية والفعالة تلك تشكل ضمانات تقنية كبيرة للحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الكامل. وقد شاركت الصين مشاركة نشطة في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. ونحن نؤيد عمل فريق الخبراء الحكوميين بما يتفق تماما مع ولايات قرارات الأمم المتحدة المتخذة ذات الصلة على نحو إيجابي ومطرد. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي على بذل جهود مستمرة من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.11). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يقارب عمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٥٠ عاما تقريبا. وقد ساعدت في أن تجعلنا أكثر أمنا، إذ تم التوصل

إليها بتوافق الآراء، وبالاستناد إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وموفرة فوائد ملموسة لجميع الأطراف الموقعة عليها. ولم تتحقق التنبؤات القاتمة في ستينات وسبعينات القرن الماضي بحيازة عشرات الدول للأسلحة النووية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنهج التدريجي لنزع السلاح النووي. وسنعمل بنشاط من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وسنستمر في حملتنا من أجل تحقيق عالمية المعاهدة.

وسنواصل دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنظيم وإكمال واستدامة نظامها للتحقق. ويعتمد العمل الذي لا يقدر بثمن الذي تضطلع به معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على دفع الدول الأعضاء فيها المبالغ المستحقة عليها في حينها وبالكامل. ونؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، كخطوة أساسية لإنجاز نزع السلاح النووي العالمي.

وسنواصل دورنا القيادي في التحقق من نزع السلاح، بما في ذلك من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي مع الولايات المتحدة والسويد والنرويج. ونحن لا ننوي دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية – التي تهدد بتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتجاهل الحالة الأمنية والتحديات التقنية والإجرائية الكبيرة المتعلقة بنزع السلاح النووي – أو التوقيع عليها أو تصديقها.

فعلينا التزام جماعي بدعم وتعزيز الإطار القائم لمكافحة الانتشار. وقد أيدنا، إلى جانب الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، جهود الولايات المتحدة لإعادة روسيا إلى الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي كانت بالغة الأهمية للأمن الأوروبي – الأطلسي. فقد طورت روسيا قدرات من شأنها أن تزعزع استقرار الأمن الأوروبي، ولم تقدم أي رد موثوق لشواغلنا الكبيرة. وترغب المملكة المتحدة في أن ترى المعاهدة سارية غير أن الأمر يتطلب أن يكون الطرفان ملتزمان بها، وفي الوقت الراهن، ينتهك أحدهما الاتفاق. وروسيا بحاجة إلى احترام التزاماتها بموجب المعاهدة.

وتمثل خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران خطوة كبيرة إلى الأمام في منع إيران من تطوير قدرات على صنع أسلحة نووية. والمملكة المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل والطويل الأجل لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف المتبقية في الصفقة. وفي الوقت نفسه، لدينا شواغل كبيرة إزاء برنامج إيران للقذائف التسيارية، الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وترحب المملكة المتحدة بالفرصة التي أتاحها لقاء قمة سنغافورة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المهم جدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ إجراءات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، على النحو المتفق عليه في لقاء القمة. وقد اضطلعت الضغوط الدولية والجزاءات القوية للأمم المتحدة بدور رئيسي. ويجب أن تظل الجزاءات منفذة بصرامة حتى تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

وبالنظر إلى البيئة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها التي نواجهها اليوم، فإن المملكة المتحدة يجب أن تحافظ على ردعنا النووي في المستقبل المنظور. ويمكن للدول الاستفادة من قدرتها النووية على تهديدنا أن تحاول تقييد عملية اتخاذنا القرارات في حالات الأزمات وثمة خطر من انتشار المزيد من الأسلحة النووية. وتهديدات الدول ذات القدرات النووية حقيقية جدا ويجب التأكيد لأي معتد محتمل أن عواقب الهجوم تفوق بكثير فوائده.

وتضطلع المملكة المتحدة بمسؤولياتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية بجدية كبيرة، كما يتضح من الضمانات الأمنية

السلبية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها والتزامنا بالحد الأدنى من الردع وشفافيتنا بشأن ترسانتنا وسياستنا الإعلانية. ونحافظ على وقفنا الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي ظل ساريا منذ عام ١٩٩٥. وقد أوفينا بالتزامنا بموجب الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن لعام ٢٠١٠ بخفض عدد الرؤوس الحربية. وخفضنا العدد الإجمالي للرؤوس الحربية المتاحة للاستخدام إلى ما لا يزيد على ١٢٠ رأسا. وما زلنا ملتزمين بالحد من مجمل مخزوناتنا للأسلحة النووية إلى ما لا يزيد عن ١٨٠ رأسا حربيا بحلول العقد المقبل.

وعلى الرغم من صعوبة الخلفية الأمنية، فإننا ما زلنا مصممين على العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي لمنع الانتشار وتحسين التحقق وإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي.

السيد كليما (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدنا الكامل.

وتؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.11) تأييدا كاملا.

إن الجمهورية التشيكية ملتزمة التزاما قويا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. فلا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل صكا قانونيا متعدد الأطراف لا غنى عنها للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار. وندعو جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ الالتزامات والتعهدات بموجب المعاهدة التي حددتها المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار ذات الصلة.

إننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منبرا ملائما للمضي قدما نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن لسنا مقتنعين بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ستساعد على تعزيز أمن أي بلد أو تقليص الترسانات النووية. بل على العكس من ذلك، نرى المخاطر التي تشكلها على نزع السلاح النووي.

وتشجع الجمهورية التشيكية الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية على أن تفعل ذلك من دون إبطاء. ونود أن نعيد تأكيد دعمنا للعملية المؤدية إلى التبكير بدخول المعاهدة حيز النفاذ، الأمر الذي سيسهم كثيرا في تعزيز الهيكل الأمني الدولي.

ويحدونا الأمل في أن تستأنف الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط بطريقة بناءة وشاملة وقائمة على طريقة مبنية على توافق الآراء. ومن الضروري تحديد الفرص المتاحة للحوار الإقليمي وتشجيع التوصل إلى حل يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة.

وترحب الجمهورية التشيكية بالجهود الدبلوماسية الحالية وتهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على وقفها المعلن لإجراء تجارب الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية وأن تمتثل من دون تأخير لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدقها.

إن الجمهورية التشيكية مؤيدة ثابتة للحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يمارس على نحو يتسم بالمسؤولية ويحترم التزامات عدم الانتشار واتفاقات الضمانات. وفي ذلك الصّدد، من المهم إعادة تأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشارك بنشاط ونقدم المساهمات المالية

لمبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية. ونحن مقتنعون بإمكانيّة ممارسة الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة مسؤولة في توفير فوائد عديدة للتطبيقات النووية غير المتعلّقة بالطاقة، مثل إحراز تقدّم في علاج السرطان ومكافحة الأمراض وضمان سلامة الأغذية والمياه، وما إلى ذلك.

وتولي الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة لدور أنظمة مراقبة الصادرات ومؤتمر قمة الأمن النووي ومتابعته، وكذلك المبادرات الدولية ذات الصلة وتدابير بناء الثقة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز الأمن النووي وبناء الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة . وندعو الأطراف التي ما تزال خارج هذا النظام المتنامي إلى الالتزام بالمعايير والمبادئ المتضمَّنة فيه.

السيّد كازي (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): في اطار هذا البند من جدول الأعمال، تؤيّد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.11).

تشكّل الأسلحة النووية تهديدًا أمنيًّا رئيسيا للبشرية بأسرها. فمع اتساع نطاق الوعي العالمي بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، أصبحنا أكثر ادراكًا لمخاطر الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية التي قد تنشأ عن الحوادث أو سوء التقدير. ولا يزال استمرار تهديدات الأسلحة النووية والمواد ذات الصلة التي يحصل عليها الإرهابيون والجهات الفاعلة الأخرى غير المصرّح لها يزيد شواغلنا إزاء وجود تلك الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ولا شك لدينا في أنّ جميع الدول الأعضاء المسؤولة تتشاطر التزاما قاطعا بالسعي نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ذلك، هناك اختلافات في وجهات النظر حول سبل ووسائل تحقيق هذا الهدف ووتيرته. وتؤيّد بنغلاديش الفكرة القائلة بأن الضمان الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين يكمن في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحيط علمًا بالتقدم المحرز في مجال الحدّ من الأسلحة النووية بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاستثمارات المستمرّة والمعزّزة في مواصلة التحسين والتخطيط والبحث في مجال الأسلحة النووية ووسائل إيصالها علاوة على المرافق ذات الصلة. ونكرّر التشديد على الحاجة الملحّة إلى تخفيض الحالة التشغيليّة للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال الإبطال الكامل لبرمجتها ووضع حدّ لتأهبها.

ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بعدم الإنتشار النووي من جميع جوانبه وتعتبر أنّ نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يعزز كل منهما الآخر. ونؤيّد التنفيذ الفعّال للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونأمل أن يتمكّن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من التغلّب على الانتكاس الذي عانت منه المعاهدة في المؤتمر السابق ونقدّر روح المشاركة التي شهدناها في اجتماعات اللجنة التحضيرية.

وتعتبر معاهدة حظر الأسلحة النووية تطوّرًا هامًّا نحو نزع السلاح النووي وترى بنغلاديش أنّ هذه المعاهدة أداة هامة في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، وبالتالي تخفيف الآثار الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها المحتمل. وإنّ من غير المبرّر النظر إلى المعاهدة بوصفها صكا خلافيا في حين أنّ هدفها المعلن هو مواصلة استكمال وتعزيز معاهدة عدم الانتشار، لا سيما المادة السادسة منها. وسنرى ميزة إدراج معاهدة حظر الأسلحة النووية في جدول أعمال اللجنة الأولى.

ونرى أيضا أنّه ينبغي استخدام الإسهام المحتمل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المناقشات بشأن عمليات التحقق من نزع السلاح النووي على النحو الواجب. ونؤكّد مجددًا دعمنا لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ويمكن التحقّق منها دوليًّا بصورة فعّالة وغير تمييزيّة وملزمة قانونيًّا، بما في ذلك مخزونات الأسلحة النووية

الموجودة حاليا. ونشكر فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى على عمله، لا سيما لعقده مشاورات غير رسمية مع عموم الأعضاء.

وتواصل بنغلاديش تأييدها للدول الأطراف الأخرى التي تدعو إلى بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحّب بتصديق تايلند على المعاهدة ونحثّ بقية الدول الأعضاء في المرفق ٢ على الإسراع في التصديق عليها. ونشكر أيضا الأمين التنفيذي للأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على زيارته إلى بنغلاديش في الشهر الماضي. ولكن ما زلنا نشعر بالقلق خصوصًا إزاء استمرار عدم إحراز أيّ تقدّم في مؤتمر نزع السلاح نحو صك ملزم قانونًا يوفّر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

ولا تزال بنغلاديش مقتنعة بأنّه بإمكان الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، مع وجود نظام للضمانات والتحقق الخاصين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تساهم بشكل فعّال في مساعينا المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة. فمع اقتحامنا لمجال توليد الطاقة النووية ما زلنا نولي أهميّة لمعايير الوكالة الدولية والتعاون التقني في مجال الأمان والأمن النوويين.

وفي الختام، نرى أنّ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى بروتوكولاتها هما خطوات مؤقّتة مفيدة لتوفير ضمانات أمنية سلبية ولتحقيق أهداف عالمية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وما برحت بنغلاديش تؤيّد المداولات المستمرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.